Al-rafidain of Law (ARL)
https://alaw.uomosul.edu.iq

Employing artificial intelligence technologies in arbitration processes: a study of Palestinian arbitration law in comparison with the uncitral model law on international commercial arbitration and the rules for expedited arbitration

Osayd Awawda[1]
College of law / Qatar University
oawawda@qu.edu.qa

Nadeen Amro[2]
Independent legal researcher / Palestine
nadeenamro18@gmail.com

Article information

Article history
Received 2 November, 2025
Revised 5 February, 2026
Accepted 5 February, 2026
Available Online 1 September, 2026

Keywords:
- Artificial intelligence
- Electronic arbitration
- Uncitral model law
- Palestinian arbitration law
- Digital justice

Correspondence:
Osayd Awawdeh
oawawda@qu.edu.qa

Abstract

This paper aims to examine the feasibility of integrating artificial intelligence technologies into the arbitral process as an alternative dispute resolution mechanism, with a particular focus on the Palestinian legal framework and its comparison with international rules, especially the 2021 UNCITRAL Expedited Arbitration Rules. It also seeks to analyze the legal challenges that may arise from reliance on intelligent systems in arbitral decision-making, particularly in cases involving errors or data falsification. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology by examining relevant national and international legal texts governing arbitration and the use of artificial intelligence, and by comparing the Palestinian Arbitration Law No. (3) of 2000 with the UNCITRAL Model Law and the Expedited Arbitration Rules, while drawing on recent studies in the fields of electronic arbitration and artificial intelligence. The paper demonstrates that artificial intelligence technologies have significant potential to enhance the efficiency of the arbitral process; however, their use raises legal issues concerning the legitimacy of decisions rendered by an "automated arbitrator" and the extent of the parties' liability for technical errors or data manipulation. It further concludes that Palestinian legislation remains in need of clear updates to keep pace with digital transformations and to adopt a structured legal framework for intelligent arbitration.

Doi: 10.33899/.v26i96.53706
© Authors, 2026, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التحكيمية: دراسة لقانون التحكيم الفلسطيني بالمقارنة مع قانون الأونسترال النموذجي للتحكيم وقواعد التحكيم المعجل

أسيد عواودة
كلية القانون/ جامعة قطر

ندين عمرو
باحثة قانونية مستقلة/ فلسطين

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥

التعديلات ٥ شباط, ٢٠٢٦

القبول ٥ شباط, ٢٠٢٦

النشر الإلكتروني ١ أيلول, ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية

- الذكاء الاصطناعي
- التحكيم الإلكتروني
- قانون الأونسترال النموذجي
- قانون التحكيم الفلسطيني
- العدالة الرقمية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى إمكانية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية كوسيلة بديلة لحل المنازعات، مع التركيز على الإطار القانوني الفلسطيني ومقارنته بالقواعد الدولية، وخاصة قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل لعام ٢٠٢١. كما يسعى إلى تحليل التحديات القانونية التي قد تنشأ عن الاعتماد على الأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات التحكيمية، ولا سيما في حال وقوع أخطاء أو تزييف للبيانات. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة بالتحكيم واستخدام الذكاء الاصطناعي، ومقارنة قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠م بالقانون النموذجي للأونسيترال وقواعد التحكيم المعجل، مع الاستعانة بالدراسات الحديثة في مجال التحكيم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي. أظهر البحث أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تمتلك قدرة كبيرة على تعزيز الكفاءة العملية إلا أن استخدامها يثير إشكالات قانونية تتعلق بشرعية القرارات الصادرة عن "محكم آلي" ومدى مسؤولية الأطراف عن الأخطاء التقنية أو التلاعب بالبيانات. كما تبين أن التشريع الفلسطيني ما زال بحاجة إلى تحديثات واضحة لمواكبة التحولات الرقمية وتبني إطار قانوني منظم للتحكيم الذكي.

المقدمة

ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة، وخصوصاً خلال جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، في إحداث تغييرات جذرية طالت جميع أنشطة الأفراد التي لا بدّ لهم من التعايش والتفاعل معها في مجتمع واحد، وهي ما أطلق عليها بالثورة الصناعية الرابعة. التي تقوم على دمج المجالات الرقمية بالمجالات المادية والإنسانية كإدماج الروبوتات، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي في المجالات الإنسانية كالقانون، والفلسفة، والتاريخ، والعلاقات الدولية، والسياسة وغيرها من المجالات.

فالدولة هي صاحبة السلطة والسيادة في حل النزاعات بين الأفراد من خلال السلطة القضائية والأجهزة الأمنية التابعة لها، لكن قضت الحاجة نتيجةً للتحديات التي يواجهها القضاء وانسجاماً مع التغييرات المحلية والدولية، ولا سيما في واقعنا الفلسطيني للجوء إلى التحكيم كوسيلة بديلة لحل المنازعات بين الأطراف.

فكان التحكم أداة فعالة لحل المنازعات سواء كانت تجارية، أو مالية (مصرفية)، أو تأمينية، فهو طريق سريعة لتحقيق العدالة وحسم النزاعات المختلفة بين الأطراف. فهو ليس بالأمر الحديث على المنظومة القضائية في فلسطين، فالقانون الساري يشمل نطاق تطبيقه الضفة الغربية وقطاع غزة وهو قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠م.

فعمليات التحكيم أصبحت مطلوبة في الآونة الأخيرة سواء كانت على الصعيد المحلي أو الدولي وبشكل متزايد، نظراً لسرعته في حل النزاع، والسرية، وعدم وجود إجراءات وشكليات مطولة على عكس الطرق العادية في حل النزاعات. ونظراً للصعوبات التي أصبح التحكيم يواجهها، سعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال" إلى تشجيع استخدام وسائل التكنولوجيا، وذلك من خلال إصدار قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم الدولي للعام ١٩٨٥ وتعديلاته للعام ٢٠٠٦، إضافة إلى قواعد التحكيم المعجل عام ٢٠٢١م، وهي تذييل لاحق بالقانون السابق.[١] فدعت إلى استخدام التكنولوجيا

(١) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجّل،الأمم المتحدة،٢٠٢١. انظر الرابطين: القانون (https://shorturl.at/ZDPfj)، والقواعد (https://shorturl.at/zOIpj).

والذكاء الاصطناعي والوسائل التكنولوجية الحديثة عن بعد في الإجراءات كسماع الجلسات والاستماع للشهود واستجوابهم واستعمالها في الاعتماد على البيانات والمستندات المقدمة من قبل الأطراف وغيرها.[١]

الإشكالية

تكمن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في بيان مدى إمكانية تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي كمكون أصيل في العملية التحكيمية، خصوصاً في ظلّ غياب نص تشريعي مباشر ينظم هذه المسألة في القانون الفلسطيني، بالمقارنة مع قانون الأونسترال النموذجي وقواعد التحكيم المعجل. ويتفرع عن هذه الإشكالية سؤالان: ما الفرق بين هذه التقنيات والتحكيم التقليدي؟ وما الأسس التي يمكن الاسترشاد بها من قانون الأونسترال وقواعد التحكيم لاقتراح تعديلات تشريعية على القانون الفلسطيني تتيح المجال للاستفادة من تلك التقنيات؟

المنهجية

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي والمقارن. المنهج الأول استعمل في استنباط أحكام القانون الفلسطيني وقانون الأونسترال وقواعد التحكيم فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، لفهم كيفية تعامل هذه المصادر الثلاثة مع تلك التقنيات. أما المنهج المقارن فاستعمل في مقارنة ما نصّ عليه قانون الأونسترال وقواعد التحكيم مع قانون التحكيم الفلسطيني" لأخذ الفائدة في اقتراح تعديلات تشريعية فعالة على القانون الفلسطيني.

النطاق

يتمثل النطاق الشخصي في هذا البحث حول المحكمين في النزاعات التحكيمية والمحكمين الآليين المبرمجين بتقنية الذكاء الاصطناعي والخبراء الفنيين والقانونيين.

(١) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال)، قواعد التحكيم المعجَّل (٢٠٢١) المادة ٣، الفقرة ٣: "يجوز لهيئة التحكيم، بعد دعوة الأطراف إلى إبداء آرائهم ومع مراعاة ظروف القضية، أن تستخدم أي وسيلة تكنولوجية تراها مناسبة لتسيير الإجراءات، بما في ذلك للاتصال بالأطراف وعقد المشاورات وجلسات الاستماع عن بعد".

ويتمثل النطاق الزماني في بداية بروز استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات التحكيمية وهي منذ بداية الثورة الصناعية الرابعة، وتحديداً في عام ٢٠٢٠م مع ظهور (كوفيد ١٩)، وتسليط الضوء على قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠م منذ لحظة سريانه حتى يومنا الحالي، بالإضافة لقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٨٥م مع التعديلات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، وقواعد الأونسترال للتحكيم المعجل لسنة ٢٠٢١ حتى وقتنا الحالي. ويتمثل النطاق المكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة من فلسطين المحتلة.

الأهمية

تكمن أهمية هذا البحث في محاكاة الواقع الافتراضي والتطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يشهده العالم، ودمج التحكيم في هذا المجال ومن خلال ذلك نستطيع إتمام العملية التحكيمية دون الحاجة لحضور الأطراف أو حتى الاستماع للجلسات أو حتى الإجراءات التحكيمية المعتادة التي ربما تكون عائق لإتمام تلك العملية، وتوضيح الفوائد القانونية على المنظومة التشريعية في حال استخدام تلك التقنيات، وإعطاء الحلول للتحديات التي قد تواجه العملية التحكيمية في حال الاختلاف أو التحايل في النزاع المطروح.

الهيكلية

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي والنزاعات التحكيمية

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: قدرة الذكاء الاصطناعي على حل المنازعات

المطلب الثاني: تقنيات الذكاء الاصطناعي في النزاعات التحكيمية

الفرع الأول: مقدمة عن الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم

الفرع الثاني: اشتراط الكتابة في حكم التحكيم والتوقيع في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: مستقبل التحكيم في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: التحكيم التقليدي والتحكيم بتقنيات الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: مقارنة بين التحكيم التقليدي والتحكيم بالذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: مستقبل العملية التحكيمية في التشريع الفلسطيني

المطلب الثاني: إجراءات التحكيم بالذكاء الاصطناعي والمخاطر المتوقعة

الفرع الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم

الفرع الثاني: المسؤولية عن الخطأ في استعمال الذكاء الاصطناعي وسرية البيانات

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي والنزاعات التحكيمية

يعد الذكاء الاصطناعي أحد فروع علم الحاسوب الذي يحاكي الذكاء البشري من خلال أنظمة حديثة ومتطورة قادرة على اتخاذ القرارات كالعقل البشري، فيقوم بالتفكير والتعلم والتقرير وذلك من خلال إدخال بيانات ومعالجتها عن طريق خوارزميات وتحليلها ومع التطور التكنولوجي الذي يشهد العالم والثورة الرقمية على جميع القطاعات والمجالات كان لا بدّ من إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الذي يعدّ وسيلة بديلة لحل المنازعات بالطرق السلمية بعيداً عن التقاضي واستخدام القوة، ومن خلال إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية هذا الأمر سيسهل تلك العملية ويقلل من نسبة الخطأ ويزيد كفاءتها ويرفع من قيمة تلك القرارات وزيادة الموثوقية فيها، وهذا ما سنتناوله في بحثنا في التعريف عن الذكاء الاصطناعي وقدرة الذكاء الاصطناعي على حل تلك المنازعات التحكيمية.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته

مع التطور التكنولوجي والتقني الذي نشهده حول العالم ودخول تكنولوجيا المعلومات إلى جميع مجالات الحياة وعلى جميع الأصعدة وتحديداً على الصعيد القانوني، كان لا بدّ من التعريف بمفهوم الذكاء الاصطناعي وتبيان أهميته ودوره وتطبيقاته العملية والعلمية.

تمّ تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الأول متعلق بمفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته، والآخر متعلق بقدرة الذكاء الاصطناعي على حل المنازعات.

الفرع الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

لفظ الذكاء الاصطناعي لفظ مركب. لغوياً، كلمة ذكاء تعني الفطنةُ وإصابةُ الفهم، وسرعة الإدراك. أما كلمة اصطناعي فتعني أنه من تدبير الإنسان وليس طبيعياً. فالتعريف اللغوي للمصطلح هو: قدرةٌ مُكتسَبة أو مُنشأة بوسائل صناعية تحاكي الفهم والإدراك الذي يتصف به الإنسان.[١] أما اصطلاحا، فيعرف أنه تقنيات ونظم رقمية تُبرمج لتتعلّم من البيانات وتُحسّن أداءها ذاتيًا، بما يمكّنها من محاكاة بعض وظائف الإدراك البشري بصورة مستقلة أو شبه مستقلة، كالتعلم، والاستنتاج، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، ومعالجة اللغة، والصور.[٢]

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولاً بارزاً في نظم المعلومات والأنظمة الحديثة المستخدمة في التطبيقات والبرامج المختلفة والتي كان أبرزها الذكاء الاصطناعي أو ما يسمى بذكاء الآلة، الذي يعدّ صيغة عملية وعلمية لتلك العمليات التي يكون فيها إدخال ودمج عدد هائل من البيانات مع أنظمة معالجة تلك البيانات وإدخالها في خوارزميات رياضية دقيقة تساهم في إعداد أنظمة وبرامج تقوم على تحليل وإعداد تلك البيانات تلقائياً والتعلم منها على حسب كل نمط من أنماط تلك البيانات. فقد كانت بدايات تقنية الذكاء الاصطناعي منذ منتصف القرن الماضي، وقد بدأ باختبار "تورينغ" هذا الاختبار يقوم على التمييز بين أفعال الآلة الذكية وبين الإنسان، حيث يحدد هذا الاختبار ما إذا كانت الآلة

(١) بوغالم، الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته (٢٠٢٤) ٣٠ (1) التواصل (El-Tawassol) ، ١٧.

(٢) مرجع سابق.

تستطيع إظهار الذكاء من خلال الاستجابة لجميع الأوامر والأفعال، فلا نستطيع التمييز بينها وبين الإنسان.[١]

هذا الاختبار يعدّ مقياساً عالمياً للذكاء الاصطناعي في الآلات على الرغم من نقاد ذلك الاختبار لكن ثبت من خلاله أن نسبة ٣٠٪ من المشاركين في التجربة الخاصة بهذا الاختبار لم يميزوا الإنسان من الآلة بعد بدء المحادثة بخمس دقائق، وقد حظي هذا الاختبار بتنظيم العديد من الجوائز والمسابقات التي تعطي اهتماماً واسعاً لهذا الاختبار فما كان إلا بداية معرفية في عالم الذكاء الاصطناعي، فهو قائم على تحديد ما إذا كانت الآلة قادرة على إظهار ذكاء بنفس قدرات ومميزات الذكاء الإنساني وفق معايير دقيقة.[٢]

فمفهوم الذكاء الاصطناعي فضفاض، وذلك لتعدد الوظائف والاستخدامات والمهام التي يقوم بها. سنة ١٩٥٥ اقترح McCarthJohn، المصطلح في إطار مشروع بحث يصف الذكاء الاصطناعي كمشكلة بحث حول مدى محاكاة الآلة للتصرف بشكل ذكي، إذا كان الانسان يتصرف بذكاء. وقد عرفهLee Marvin Minsky ، بأنه بناء برامج المعلومات المكرسة لإنجاز مهام تنجز حالياً من قبل البشر بشكل مرضٍ" لكونها تتطلب عمليات عقلية عالية المستوى: كالتعلم والإدراك الحسي، تنظيم الذاكرة والتفكير النقدي. ومن خلال هذا التعريف يمكن تفكيك الذكاء الاصطناعي إلى ما هو اصطناعي محصل عليه من خلال روبوت أو آلة، وما هو ذكاء" لأصن الهدف هو القرب أكثر من تصرفات البشر"[٣].

وبالرجوع إلى التعاريف السابقة التي جميعها تعود لنفس المصطلح ألا وهو الذكاء الاصطناعي، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECO) بإصدار مدونة أخلاقية توضح كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي وضوابطه الأخلاقية ومدى تطبيق الدول

(١) عزوز، سعيدة؛ بن عمير، خالد. (٢٠٢٣). الذخيرة اللغوية العربية وتحدي اختبار تورنغ. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٤(١)، ٢٣١-٢٤٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) منظر سعاد، "قابلية التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات لاستيعاب النظم الذكية" الذكاء الاصطناعي نموذجاً"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد١٩، العدد١، أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، ص ٥٤ – ٧٥، ص ٥٨.

الأخرى له واستخدامه مع تطبيقات على ذلك، فاستخداماته عديدة وواسعة ولكن من الواجب وضع ضوابط أخلاقية وقانونية ومجتمعية ودولية تقوم بتنظيمه في الواقع العملي والمستقبل القريب.[١]

بينما في المجال الاقتصادي، قد يرى البعض بأنه قد ساهم في زيادة نسب البطالة ولكن هناك العديد من الإيجابيات كزيادة إنتاج السلع وقوى الإنتاج، والتعامل مع العملاء بطريقة توفر ما يحتاجونه من سلع وخدمات وبالسرعة المرجوة وذلك من خلال إرشادهم وتوصيتهم بأنواع المنتجات، ومعرفة ما يحتاجه المستهلك من خلال دراسة بياناته وتفضيلاته من سلع وخدمات، بالإضافة لإنتاج منتجات مبتكرة وجديدة تلبي الاحتياجات ومتماشية مع السوق الحديث، بالإضافة لتوفير التكاليف المادية من خلال تقليل نسبة الخطأ وتحسين العملية الإنتاجية مما يزيد الأرباح ويقلل الخسائر" مما يساعد على النمو الاقتصادي والتشجيع على المنافسة التجارية المشروعة.[٢]

أما من الناحية القانونية، فقد شهدنا إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل غير مألوف وذلك من خلال توظيفه في مجال البحث القانوني، وقراءة الملفات وتحليلها ودراسة المستندات القانونية التي تحتاج لوقت طويل وجهد مركز والبحث في السوابق القضائية والتشريعات المتعددة واللامحدودة، فقد كانت (LexisNexis) من أوائل الشركات التي تقدم خدمات قانونية دقيقة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. بالإضافة لصياغة العقود وإدارتها من خلال وضع مسودات لعقود مصممة بنماذج محددة للبيانات المستخدمة، وتوضيح البنود والشروط وآثارها القانونية على كل طرف، وإرسال إشعار إلكتروني بمدد الانتهاء والتجديد وتوضيح الأثر القانوني المترتب في حال وجود مخالفات أو انتهاكات لما تم الاتفاق عليه أو لمخالفة نص القانون. ومساعدة الجمهور في الوصول إلى استشارات قانونية كمنصة (DoNotPay) التي تقدم خدمات واستشارات متعددة.

(١) توفيق الكامل، الذكاء الاصطناعي والتعليم، مكتبة نور، اليمن، ٢٠٢٣، ص٢١.

(٢) أحمد غرابه، " دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة العبء الاقتصادي لمشكلة الغذاء في مصر"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد ٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، ص٣٢، ص١٤.

سيشهد القطاع القانوني تطوراً في تقنيات الذكاء الاصطناعي التي ستساهم في تحسين العملية القانونية وحل المنازعات في المحاكم، بالإضافة إلى استخدامها في الوسائل البديلة لحل المنازعات كالتحكيم وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

الفرع الثاني

قدرة الذكاء الاصطناعي على حل المنازعات

في عصرٍ تكنولوجي متغير ومتجدد يشهد التحكيم تحولاً بارزاً في استخداماته وكيفية استخدامه لحل المنازعات، فما كان إلا وسيلة سلمية لحل المنازعات بعيدةً عن القوة أو الإجبار فهو وسيلة لحل المنازعات سواء كانت بين الدول بعضها ببعض أو بين الدول والأفراد أو بين الأفراد مع بعضهم البعض، حيث طالما كان اتفاق التحكيم متواجداً في الكثير من العلاقات القانونية لما في ذلك من سرية، وسرعة، ومرونة في الإجراءات على عكس إجراءات التقاضي العادية. فعرف المشرع الفرنسي التحكيم في مادته الأولى من قانون التحكيم رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٣م بأنه:" إجراء خاص لتسوية بعض أنواع الخلافات بواسطة محكمة تحكيم يعهد إليها الأطراف بمهمة القضاء فيه بمقتضى اتفاق التحكيم".[١]

ومع ما نعيشه اليوم من تطور ظهر ما يسمى بالتحكيم الإلكتروني (OnlineArbitration)، الذي يعرف بأنّه: "التحكيم الذي يمكن أن يتم إجراؤه بشكل عام، أو جزئي عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الإلكترونية الأخرى".[٢] حيث أن التحكيم الالكتروني الآلية المستخدمة فيه من بدايته إلى نهايته هو الإنترنت أو الحاسوب أو الآلة أو غيرها من الوسائل التكنولوجية المستخدمة، فيكون من خلال اتفاق إلكتروني بين الأطراف من خلال مراسلات فيما بينهم ثم يتم الاتفاق على مركز للتحكيم يتم من خلاله تعبئة نموذج إلكتروني وهذا النموذج هو حصري لمجموعة من المراكز التي تمارس التحكيم

(١) رأفت خوالدة، "ماهية التحكيم الدولي وتمييزه عن غيره من وسائل تسوية المنازعات الدولية"، المجلة القانونية (مجلة قانونية متخصصة)، العدد ١٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، ص ٥٤٣١-٥٤٦٢، ص ٥٤٤٠.

(٢) هشام بشير، "التحكيم الإلكتروني: المفهوم والأهمية"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٧٠، ٢٠١٤، ص٢٥ – ٨٣، ص٣٨.

الالكتروني والتقنيات التكنولوجية الحديثة كالذكاء الاصطناعي الذي أصبح تقنية بارزة في حل المنازعات سواء كانت بالتحكيم التقليدي أو الإلكتروني. فقد برز في السنوات الأخيرة المسابقات التحكيمية التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي هي مبنية على خوارزميات رياضية وعلمية دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات تحكيمية أكثر عدالة ودقة، وتدقيق الوثائق والمستندات المقدمة، والكشف عن الغش أو التحايل، بالإضافة للاستماع للشهود وغيرها.

فاستخدام الذكاء الاصطناعي لحل المنازعات التحكيمية هو أمر مبني على جعل الأنظمة قادرة على اتخاذ القرارات والتفكير كالإنسان في فهم المستندات والتقارير وتحليلها ومعالجتها بناءً على أسس ومعايير قانونية دقيقة تؤدي إلى سرعة وزيادة كفاءة العملية التحكيمية.[١]

ومن ناحية أخرى يعدّ استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحدياً في جعله يلائم القواعد القانونية والطبيعة القانونية للمستندات أو النزاعات التي يطلب الفصل بها من خلاله، فهو بحاجة لتطوير مستمر من خلال التطوير في الخوارزميات المستخدمة في حل النزاع التحكيمي بالإضافة لإرشاد المحكمين والقانونيين والمحاميين بتلك التدابير والإجراءات المتبعة في حال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة لأهمية مراعاة المعايير و المبادئ الأخلاقية كون أن العدالة ليس بذلك الأمر المبني على حسابات رياضية ثابتة أو معادلات هندسية بل هي: "شعور كامن في أعماق النفس ويكشف عنه العقل السليم، ويوصي به الضمير المستنير لإعطاء كل ذي حق حقه".[٢] وهذا يعني أنها تتطلب حسّاً، وفكراً، وتقديراً من أجل تفسيرها وتحقيقها، فهي تحتاج للأمانة، والنزاهة، والتقدير وهذه أمور من الصعب صياغتها ووضعها في خوارزميات وبرمجتها في الذكاء الاصطناعي

(١) نسيم رمضان، "هل يساعد الذكاء الاصطناعي في حل النزاعات خارج المحاكم؟"، الشرق الأوسط، لندن، ١٦أيار/ مايو ٢٠٢٤، aawsat.com، تاريخ الزيارة: ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

(٢) عواد العبيدي، " العدالة القضائية رؤية تأملية في الفكرة والمفهوم"، مجلس القضاء الأعلى جمهورية العراق، بغداد، ١١سبتمبر/ أيلول٢٠٢٢، sjc.iq، تاريخ الزيارة: ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

لذلك أصبحت الأنظمة التشريعية والقضائية تسعى إلى مواكبة هذا التطور وتعمل على صياغة التشريعات التي تعتبر الوسيلة ما بين القضاة والقانونيون والآلة التي تهدف للحصول على العدالة على الوجه الأمثل دون حياد أو فساد، لذلك على تلك الخوارزميات أن تكون واضحة ومفهومة للقاضي أو القانوني بحيث تسهل عملية الاستخدام، وأن تكون جهة مسؤولة عن المساءلة القانونية في حال الخطأ أو الغلط من قبل القاضي أو المحامي أو من تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة،[١] وهذا ما على المشرعين مراعاته عند تشريع قوانين تتعلق بالذكاء الاصطناعي حيث قام الاتحاد الأوروبي بالمصادقة على قانون الذكاء الاصطناعي الذي لم يقتصر على التحكيم بل نظم استخدام الذكاء الاصطناعي سواء من الناحية العملية أو الاجتماعية أو القضائية وغيرها، وفي حال تمت مخالفة ذلك القانون يتم فرض عقوبات وغرامات على المجرمين والمنتهكين لنص القانون.

لذلك يرى الكثير من القضاة والقانونيين أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حل المنازعات هو أمرٌ مساند للعدالة ويدعم المنظومة القضائية، ومن الممكن الاعتماد عليها بشكل كبير في حلّ تلك القضايا الروتينية التي لا تحتاج لإجراءات ولا لتفكير عميق في حلها.

المطلب الثاني

تقنيات الذكاء الاصطناعي في النزاعات التحكيمية

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل التي تساعد في تحسين العملية التحكيمية وزيادة كفاءتها وتقليل الوقت المبذول في قراءة ملفاتها ومستنداتها، وذلك من خلال الخوارزميات الرياضية المستخدمة في تحليل البيانات ومعالجتها وفق قاعدة بيانات تحوي العديد من القرارات التحكيمية والسوابق القضائية واللوائح التنظيمية، بالإضافة لتلك الإجراءات القانونية البسيطة. وإعطاء كل طرف من أطراف النزاع تنبؤات بالنتائج المتوقعة والناتجة عن النزاع، وهذا ما سنتناوله في مطلبنا.

(١) يزن العلاونة، "الذكاء الاصطناعي في القضاء: هل تحكم الآلات بالعدل؟"، شبكة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤، Aljazeera.net، تاريخ الزيارة: ٦نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

الفرع الأول

مقدمة عن الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم

يعدّ الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات التي تساعد في إسناد العدالة وتحسين العملية التحكيمية لا بل إدارتها في بعض القضايا، فمجال التحكيم هو مجال قانوني فيه الكثير من الوثائق والمستندات والملفات التي تتطلب الوقت المكثف، والجهد في دراسة وفهم تلك الملفات والبحث فيها. ففي الوقت الحالي يقضي المحكم أو المحامي الكثير من الوقت في قراءة نصوص عديدة من الملفات ليس لها علاقة مباشرة أو أهمية كبيرة في الملف أو البحث محل الدراسة والفصل. ومن خلال إنجاز ذلك يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير الوقت الذي سيصبح من ساعات، وأيام، وشهور إلى دقائق وحتى ثوانٍ.[١]

إن التنظيم التشريعي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي حول العالم فيه نوع من القصور والفراغ وعلى المشرعين صياغة قوانين تضبط هذه المسألة، فبدأت بعض الدول والحكومات بوضع استراتيجيات وخطط عمل" تهدف لمواكبة هذه الثورة وتحقيق التقدم والتنمية. حيث عملت الأمم المتحدة على إنشاء الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء وحصل على اعتماد فريق عمل مجلس أوروبا المتخصص بالعدالة وفحص الجودة لعام ٢٠١٨م، ولكن في عام ٢٠٢١م، حظيت هذه القواعد لتعديلات وفي ١٣ يونيو عام ٢٠٢١م، أصدر البرلمان الأوروبي قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي الذي يعدّ القواعد العامة للذكاء الاصطناعي في أوروبا والذي ينظم مجالات عديدة من ضمنها المجال القانوني. وقد استقرت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، على وجوب أن "يظل الذكاء الاصطناعي أداة في خدمة المصلحة العامة وأن يُستخدم بطريقة مسؤولة تُراعى فيها الحقوق الفردية، بدلاً من أن يحلّ محلّ اتخاذ القرار

(1) Nairobi Centre for International Arbitration, Artificial Intelligence 'AI' in International Arbitration: Machine Arbitration (NCIA Research Paper) 5
https://ncia.or.ke/wp-content/uploads/2021/08/ARTIFICIAL-INTELLIGENCE-AI-IN-INTERNATIONAL-ARBITRATION.pdf accessed 29 December 2025.

القضائي البشري"،[١] وقد أكدت على هذا الإشراف البشري الواجب المادة (١٤) من قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي.[٢]

وعلى مستوى عالمي طورت بعض الدول استراتيجياتها وخطط عملها فكانت فنلندا، وكندا في عام ٢٠١٧م، ثم في عام ٢٠١٨م بدأت كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان بهذا التطور. ثم قامت بعض الدول باعتماد استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي كالبرازيل، وإسبانيا، والمجر، وبولندا. وعلى مستوى الدول العربية في عام ٢٠١٧م، كانت الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية أول من اتبع استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، وفي عام ٢٠١٨م كانت مصر وتونس، وفي عام ٢٠١٩م قطر، وفي الوقت الحالي تتطلع جميع الدول العربية لاعتماد استراتيجية موحدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.[٣]

وفي دولة إستونيا التي تتبع استراتيجية أن تجعل جميع خدماتها ومرافقها إلكترونية وباستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي من ضمنها المجال القانوني سواء في قضايا المحاكم أو في الوسائل السلمية لحل المنازعات كالتحكيم، فاتبعت تجربة (القاضي الإلكتروني) لتسهيل وتسريع الإجراءات القانونية المتبعة فكان استخدام الذكاء الاصطناعي في القاضي الروبوت من خلال النظر في القضايا النزاعات الروتينية والبسيطة ذات قيمة محددة وهي تلك التي تقل عن مبلغ ٧٠٠٠ يورو، وذلك من خلال تقديم النزاع من قبل

(1) European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment (Council of Europe 2018) p 8.

(2) Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence and amending Regulations (EC) No 300/2008, (EU) No 167/2013, (EU) No 168/2013, (EU) 2018/858, (EU) 2018/1139 and (EU) 2019/2144 and Directives 2014/90/EU, (EU) 2016/797 and (EU) 2020/1828 (Artificial Intelligence Act) [2024] OJ L 2024/1689, ch III, s 2, art 14 https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj accessed 30 December 2025.

(٣) معتز أبو زيد، "الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق (تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي)"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٦٦، العدد ٣، ص ٩٥٠ -٩٨٤، ص ٩٦٧-٩٦٨.

الأطراف من خلال تسجيل الدخول على منصة قانونية تابعة لهيئات التحكيم ولمراكز التحكيم ومن ثم يتم تعبئة بيانات النزاع المطروح كطبيعة النزاع وقيمة النزاع وأسماء الأطراف والتصرفات القانونية التي كانت محور النزاع وغيرها، وبعد ذلك يتم رفع تلك البيانات إلى القاضي الروبوت الذي يقوم بعملية إصدار الحكم التحكيمي مستشرفاً بالسوابق القضائية والأدلة القانونية، وفي حال كانت قيمة النزاع أكثر من ٧٠٠٠ يورو يتم إحالة النزاع لقاضي أو محكم بشري، بالإضافة لمهمات إدارية يقوم بها القاضي الروبوت كنشر الأحكام على موقع المحكمة الرسمي.[١]

هذا التقنيات خففت العبء على المحاكم من خلال النظر بنوع معين من الدعاوى وتوفير الوقت في قراءة مستنداتها وملفاتها. وتوفير الوقت لتلك القضايا الأكثر تعقيداً، وتقليل التكاليف" مما يؤدي للوصول للعدالة بشكل سريع" كون أن العدالة البطيئة شكل من أشكال الظلم، وفي الإمارات العربية المتحدة تم استخدام الذكاء الاصطناعي في تقنية تدعى" قاضي بدون تقاضي" التي تقتصر على إقرار المتهم بالتهمة ومن ثم يتم إصدار العقوبة، بالإضافة لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في التحكيم من خلال منصات لشركة (Amazon)، و(eBay) من خلال تقديم حلول للبائع والمشتري في إنهاء النزاعات بينهم، وقد أثبتت هذه المنصات فاعليتها بإنهاء ٩٠٪ من النزاعات المطروحة، وقامت شركة بتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في العمليات التحكيمية من خلال إنشاء تطبيق (Arbilex) الذي يقوم على مبدأ تحليل نزاعات وبيانات سابقة وتجميعها ومقارنها بالنزاعات المعروضة في هيئات ومراكز التحكيم الإلكتروني، وإعطاء توقعات وتنبؤات بالحكم الذي سينتهي به النزاع وتحديد المدة المفترضة لإنهاء النزاع، حيث أنه يتم من خلال هذا التطبيق اختيار المحكم الذي تريده من خلال قائمة من المحكمين المحتملين أو الملائمين وفق الشروط التي يتفق عليها الأطراف، كاشتراط جنسيةٍ ما أو الخبرة القانونية كمدة (٥) سنوات وغيرها.[٢]

(1) Estonia's AI Judge Reimagines Justice (Innovation Library, 2025) https://innovationlibrary.com/ar/articles/estonia-is-asking-can-justice-come-from-code-not-a-courtro om accessed 29 December 2025.

(٢) محمد عبد النبي، ندوة "الذكاء الاصطناعي ومستقبل التحكيم"، justice academy، ندوة منشورة بتاريخ: ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، على الموقع:=

فاحتمالية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم هي احتمالية واسعة لما لها من أثر، ولكن يبقى الجدل قائماً على وجود محكم غير بشري الذي سيتم تعيينه على أساس الخبرة، والدراية، وفهم الحجة القانونية لكل طرف ومعرفه القانون الواجب التطبيق والحكم بكل نزاهة، على عكس المحكم البشري الذي يتم اختياره على أساس الجنسية، والخبرة القانونية، والعمر وغيرها من الشروط.

فبرز دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في زيادة معدل الكفاءة فلم يقتصر عملها على عمليات البحث والتحليل، بل توجهت إلى التحقيقات اللغوية ومعالجة اللغة المستخدمة وفهمها لاستخراج المعنى الفعلي والحجة القانونية السليمة، بالإضافة للإخطار الإلكتروني للدعوى التحكيمية، وإبداء الردود على تلك الإخطارات، وإدارة الجلسات، وتقييم ومراجعة المذكرات واللوائح المقدمة من الأطراف. فيعتمد دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في حل النزاع على العلاقة بين الأطراف، وطبيعة النزاع، والأدلة المقدمة وفي حال تم استخدام الذكاء الاصطناعي هذا الأمر سيقلل ويحد من التمييز، وتضارب المصالح" كون أن عملية صنع القرار النهائي تكون واضحة ومنطقيه وتكاليف تلك العملية تكون أقل.[١]

في الفترة الأخيرة شهد العالم حديثاً ومناقشة في الجانب القانوني وتحديداً في التحكيم، ففي جمهورية كوريا عام ٢٠١٧م تم إلقاء خطاب حول الذكاء الاصطناعي وتأثيره على التحكيم الدولي خلال الدورة السادسة لآسيا والمحيط الهادئ في مؤتمر ADR الذي كان في سيؤول، الذي تناول فيه القانونيين وذوي الاختصاص أهمية الذكاء الاصطناعي وبراعته في الفحص والتدقيق وإنجاز المهام وسماع الشهود وتقييم المذكرات. فقد كان برنامج (Kira) أحد أبرز البرامج التي تساعد المحامين في مراجعة العقود مما يقلل نسبة ٢٠ إلى ٦٠ بالمئة من الوقت الضائع، بالإضافة إلى (Rass Intelligence) التي طورت

=https://justice-academy.com/courses/423424/lectures/57835278 .

(١) المرجع السابق.

خدمة المذكرات القانونية، وتقديم الاستشارات القانونية، والإجابة على الأسئلة القانونية وتقديم تقرير مكون من صفحة إلى صفحتين حول ذلك.[١]

لكن في مجال التحكيم، يجب أن يكون المحكم بشرياً. ولا بدّ من تفصيل هذا الرأي بمقارنة بين القوانين والوطنية وقانون الأونسترال.

أولاً: في قانون التحكيم المصري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٤م، نصت المادة (١٦) على أنّ: "١. لا يجوز أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بسبب شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره".[٢] ونصت المادة (٩) من قانون التحكيم الفلسطيني رقم(٣) لسنة ٢٠٠٠م على: "تمتع المحّكم بالأهلية القانونية يجب أن يكون المحكمّ أهلاً للتصرفات القانونية، ومتمتعاً بحقوقه المدنية غير محكوم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو مفلساً ما لم يرد إليه اعتباره".[٣] هذه القوانين كغيرها حددت الشروط التي تكون بالمحكم وهو أن يكون شخصاً متمتعاً بالأهلية الكاملة وغيرها من تلك الشروط التي يتم تطبيقها على البشر لا على الآلات.

ثانياً، بخصوص قانون الأونسترال، فإن مواد الفصل الثالث الذي نظم تشكل هيئة التحكيم تدل صراحة على أن هذا المحكم شخص طبيعي وليس معنوياً ولا آلة. فالمادة ١١(١) تنص على أن: "لا يمنع أي شخص من العمل كمحكم بسبب جنسيته"، والذكاء الاصطناعي ليس له جنسية، لذلك فحتماً المقصود هنا شخص طبيعي. أضف إلى ذلك المادة ١١(٥) نصت على أنه عند قيام المحكمة أو السلطة بتعيين محكم، فيجب أن تولي الاعتبار الواجب إلى المؤهلات "التي من شأنها ضمان تعيين محكم مستقل محايد"، والاستقلال والحيادية في

(١) فيليب نوردلوند، فيليب بيليت، "بداية جديدة – الذكاء الاصطناعي والتحكيم"، مجلس التحكيم التجاري الكوري، سيوول، www.kcab.or.kr، تاريخ الزيارة: ٢٧تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

(٢) قانون التحكيم المصري رقم (٢٧) الصادر بتاريخ (١٣أيار/ مايو ١٩٩٤)، الجريدة الرسمية، العدد (٢٢)، مكرر(ب)، ١٠أيار/ مايو ١٩٩٤، ص ١٤.

(٣) قانون التحكيم رقم (٣)الصادر بتاريخ ٥نيسان/ أبريل، الوقائع الفلسطينية، العدد (٣٣، ٣٠) حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، ص ١١.

سياق تعيين المحكم لا تكون مضمونه إلا في المحكم الطبيعي وليس في الذكاء الاصطناعي المعرض دائماً إلى الانحياز والتأثر بالبيانات التي تدرب عليها.

يؤيد رأينا هذا ما نصت عليه المادة ١٢(١) حول أسباب ردّ المحكم بقولها: "على الشخص حين يفاتح بقصد احتمال تعيينه محكماً أن يصرح بكل الظروف التي من شأنها أن تثير شكوكاً لها ما يبررها حول حياده واستقلاله"، وهذا أيضاً يدل على المخاطب هنا بوجوب التصريح هو شخص طبيعي، فلو كان برنامج ذكاء اصطناعي لما طلب ذلك منه، بل من مبرمجه. وسنكتفي بمثال أخير لإثبات ذلك، وهو نص المادة ١٥ من قانون الأونسترال: "عندما تنتهي ولاية أحد المحكمين وفقاً للمادة (١٣) أو المادة (١٤) ، أو بسبب تنحيه عن وظيفته لأي سبب آخر، ...". في هذا النص دلالة واضحة على أن المحكم شخص طبيعي قد يقرر التنحي، ولا يكون ذلك إلا من بشر ذو إرادة حرة.

بناء على ما سبق، يرى الباحثان أن القوانين الوطنية المقارنة وقانون الأونسترال تؤكد كلها على استحالة أن يكون المحكم برنامج ذكاء اصطناعي، وضرورة أن يكون شخصاً طبيعياً.

الفرع الثاني: اشتراط الكتابة في حكم التحكيم والتوقيع في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي

وينبني على هذا الرأي وجوب تفصيل مسألتين جوهريتين من إجراءات التحكيم التي قد يدخل فيها الذكاء الاصطناعي: اشتراط الكتابة في الحكم واشتراط التوقيع عليه.

أولاً: بخصوص اشتراط الكتابة في الحكم. نصت المادة ٣١(١) من قانون الأونسترال على أنه: "يصدر قرار التحكيم كتابة ويوقعه المحكم أو المحكمون". لا يفهم من هذا النص أن يقوم المحكم بكتابة كل كلمة من الحكم بخط يده دون الاستعانة بوسائل تكنولوجية، لأن الحكم قد يكون ورقياً مطبوعاً وقد يكون إلكترونياً منشوراً. فالكتابة هنا ضمانة للإثبات واليقين القانوني بمحتوى الحكم وإمكانية مراجعته والرجوع إليه، خصوصاً عند الحاجة إلى تفسيره مثلاً.[١] ولذلك لا مانع من استعمال الذكاء الاصطناعي في صياغة مسودة الحكم أو

(1) Beata Gessel- Kalinowska Vel Kalisz, 'Admissibility of Electronic Awards in the UNCITRAL Model Law Jurisdiction: Polish Law Example', (2021), 38, Journal of International Arbitration, Issue 2, pp. 147-162,
https://kluwerlawonline.com/JournalArticle/Journal+of+International+Arbitration/38.2/JOIA2021009

تدقيقه لغوياً، لأن العمل هنا عمل تقني، وتظل المسؤولية على المحكم الذي يجب عليه مراجعة هذه المسودة والتعديلات التي تطرأ عليها قبل اعتمادها باسمه في شكلها النهائي. هذا ما أكد عليه الدليل الإرشادي لاستخدام الذكاء الاصطناعي الصادر عن معهد المحكمين المعتمدين (CIArb) وإرشادات مركز وادي السيليكون للتحكيم والوساطة (SVAMC)، وكلاهما يؤكد أن استعانة المحكم بالذكاء الاصطناعي في الصياغة لا تعفيه من المسؤولية الكاملة عن وجوب ممارسة رقابة فعالة على مخرجات هذا البرنامج.[١] فمعيار قبول الحكم حكم مكتوب ليس هوية من كتبه، بل مدى تعبير هذا الحكم المكتوب عن قناعة المحكم وقراره المستقل في هذه القضية. فخلاصة الأمر أن اشرط الكتابة متوفر متى ما وجد محرر ثابت سواء كان إلكترونياً أو ورقياً يضم منطوق الحكم وأسبابه بوضوح، ومتى ما صدر هذا الحكم بإرادة المحكم وبعد مراجعته بغض النظر عن مساهمة الذكاء الاصطناعي في إعداد مسودة الحكم كلياً أو جزئياً. وهذا ما يظهره المحكم بمجرد التوقيع على الحكم، وهي المسألة الجوهرية الثانية.

ثانياً: مسألة التوقيع كما يظهر مما سبق لها دلالة على اقتناع المحكم ووثوقه بأن القرار في هذه القضية كان قراراً حيادياً مستقلاً. لذلك، يمكن أن يكون قرار المحكم البشري إلكترونياً أو يدوياً، ما دام يؤكد هذا التوقيع على يقين المحكم بما في الحكم، ومن الممكن التحقق من صدق هذا التوقيع من قبل المحكم وفق معايير فنية، وهذا ما اعتمده المركز السعودي للتحكيم التجاري مؤخراً.[٢]

أما فيما يتعلق بتوقيع الذكاء الاصطناعي باستقلال عن المحكم، فهذا وفق ما بيناه في مسألة كون المحكم طبيعياً غير ممكن، فما ذكر سابقاً متحقق في هذه الحالة، وهو

(1) Chartered Institute of Arbitrators, Guideline on the Use of AI in Arbitration (updated September 2025) https://www.ciarb.org/media/bpndtcgu/guideline-on-the-use-of-ai-in-arbitration_updated-sept-2025.pdf accessed 28 December 2025.

(2) SCCA, 'SCCA Launches its Digital Signature Service to Boost Legally Binding e-Signatures Across Documents in Arbitration and Other ADR Proceedings' (Saudi Center for Commercial Arbitration, 27 July 2025) https://www.sadr.org/media-center/news/scca-launches-its-digital-signature-service-to-boost-legally-binding-e-signatures-across-documents-in-arbitration-and-other-adr-proceedings accessed 28 December 2025. sadr.org

وجوب أن يكون المحكم طبيعياً، ثم يستنتج من ذلك وجوب أن يكون التوقيع خاصاً بذلك المحكم، أي توقيعاً من الشخص الطبيعي وليس من الذكاء الاصطناعي، ودليل ذلك أنه لا يتصور وثوق الذكاء الاصطناعي بحياديته واستقلاله في قرار التحكيم، ولا قناعته بأن الحكم الذي نتج عنه حكم صحيح، فالقناعة والاستقلالية لا بدّ لهما من إرادة بشرية.[١]

وعليه، يرى الباحثان أن شرط التوقيع لا يتحقق بمجرد توقيع الذكاء الاصطناعي على الحكم، بل يجب أن يكون التوقيع صادراً عن المحكم الطبيعي، سواءً كان التوقيع يدوياً أو إلكترونياً وفق معايير التوقيع الإلكتروني الموثوق.[٢]

المبحث الثاني

مستقبل التحكيم في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي

مع ازدياد توجه الأطراف المتنازعة إلى التحكيم كوسيلة لحل المنازعات يحظى التحكيم بشعبية عالية في المجال القانوني والقضائي لما يتسم من السرعة، والكفاءة، والمرونة، والسرية، ومع تطور التكنولوجيا والعالم الرقمي كان من الواجب إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التحكيمية لما تقدمه من طرق ووسائل تساهم في حل المنازعات وتحليل بياناتها بصورة قانونية سليمة، ولكن هل سيتم الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في كامل تلك العملية التحكيمية؟ هذا ما سيتم توضيحه في هذا السياق.

(1) Dalal Alhouti and Robin Hayden, 'Setting Standards: The CIArb Guideline on AI Use in Arbitration' (17 April 2025) Charles Russell Speechlys
https://www.charlesrussellspeechlys.com/en/insights/expert-insights/dispute-resolution/2025/setting-standards-the-ciarb-guideline-on-ai-use-in-arbitration/ accessed 28 December 2025.

(2) Jonathan Cope, 'The Arbitr-AI-tor: Judgment Day for Arbitrators?' (MCMS, 30 September 2025)
https://www.mcms.co.uk/publications/blog-view/the-arbitr-ai-tor-judgment-day-for-arbitrators accessed 28 December 2025.

المطلب الأول

التحكيم التقليدي والتحكيم بتقنيات الذكاء الاصطناعي

يعتبر التحكيم التقليدي والتحكيم باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وسيلتين لحل المنازعات، ولكن بطريقة مختلفة حيث يعتمد التحكيم التقليدي على البشر الذين تم تعيينه بناء على شروط ومعايير حددتها القوانين فالمحكم البشري يتم تعيينه بالاعتماد على قدراته العلمية والعقلية ويتخذ قرارات التحكيم بناء على خبرته القانونية ومعارفه. أما التحكيم باستخدام الذكاء الاصطناعي يعتبر وسيلة مساندة للعدالة فتقام العملية التحكيمية على الوجه الصحيح ولكن بإضافة حلول واقتراحات تساعد على إتمام العملية التحكيمية على أكمل وجه ووقت أسرع وتكاليف أقل وكل هذا يعتمد على رضا الأطراف عن الوسيلة المستخدمة ونوع النزاع وطبيعته.

الفرع الأول

مقارنة بين التحكيم التقليدي والتحكيم بالذكاء الاصطناعي

أولاً: التحكيم التقليدي

عرفت المادة (١) من قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠م التحكيم على أنّه: "وسيلة لفض نزاع قائم بين أطرافه وذلك بطرح موضوع النزاع أمام هيئة التحكيم للفصل فيه".[١] وجاء في مقدمة ابن خلدون ومجلة الأحكام العدلية العثمانية تعريف التحكيم بأنه: "اتخاذ الخصمين حكماً برضائهما للفصل في خصومتهما ودعواهم".[٢] فالتحكيم هو أحد الوسائل البديلة والسلمية لحل المنازعات التي يتفق بمقتضاها طرفان أو عدة أطراف يلتزمون بها من خلال عدم التوجه للقضاء العادي في الفصل في منازعتهم أوقد يكون اتفاق التحكيم في نفس الاتفاق الأصلي والعقد الأصلي سواء كان عقداً تجارياً أو مدنياً ففي هذه الحالة يكون اتفاق التحكيم سابق للنزاع وهذا ما يسمى بشرط التحكيم، وقد يكون هناك

(١) قانون التحكيم رقم (٣) الصادر بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل، الوقائع الفلسطينية، العدد (٣٣)، ٣٠حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، ص ٦.

(٢) مجلة الأحكام العدلية الصادرة بتاريخ ١كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، المقتفي، الكتاب السادس عشر، ص ٢٨٦.

مشارطة للتحكيم حيث يتفق الأطراف على التوجه إلى التحكيم عندما يحدث النزاع فيبرمون اتفاقاً خاصاً. فتعقد الجلسات بشكل حضوري ويتم حل النزاع بالصورة التي اتفق عليها الأطراف وتكون من خلال محكمين بشر يتم تعيينهم بما يتفق والقانون ووفق ما اتفق عليه الأطراف ويصدر حكم التحكيم بقرار من الهيئة التحكيمية بالصورة المعتادة.

وهذه من ضمن خصائص التحكيم، فهو "لا يجري من خلال إجراءات رسمية علنية أمام المحاكم التقليدية، والتي يستطيع أياً كان أن يطّلع على مجرياتها، بل هو إجراء حصري بين طرفي النزاع ولا يجب إعلان مجرياته أو أية تفاصيل عنه".[١] وكما "أنّ عملية التحكيم عملية فورية لا يتم فيها إحالة الإجراءات إلى عدة جهاتٍ أخرى وإنّما يتم التعامل معها بسرعة من خلال هيئة تحكيم واحدة، ويتم تحديد مواعيد جلسات التحكيم التي تخص أي نزاع بحيث تلائم كلا الطرفين ويتم الاتفاق عليها من قبلهما، قبل الخوض في حيثيات النزاع ولهذا الأمر فائدة قصوى في حال لم يكن بمقدور أي طرف الانتظار لوقتٍ طويل والخوض في إجراءاتٍ مطولة"[٢]. ويوفر التحكيم المرونة من خلال إمكانية التحكم بمواعيد جلسات التحكيم وتحديد الأوقات المناسبة لكل طرف، وفي حال لم يناسب الوقت أحدهم يتم التأجيل بناءً على طلب الأطراف. بالإضافة لتوفير المال والجهد من خلال اقتصاره على أتعاب المحاميين والمحكمين على عكس إجراءات التقاضي العادية، بالإضافة للحياد والاستقلال.

ثانياً: التحكيم بالذكاء الاصطناعي

يتم هذا التحكيم من خلال برمجة "الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بطريقة تمكنها من توفير رأي خبير بناء على الأدلة المقدمة في إجراءات التحكيم. تملك هذه الفرضية حظوظاً أوفر لتقبلها من أي طرف من الأطراف" لأن الحكم النهائي سيمر ويقر من طرف المحكم البشري، وما الأنظمة الذكية سوى أدوات مساعدة على إخراج هذا القرار للوجود[٣]. يقتصر دور هذه الأنظمة الذكية اصطناعياً على البحث وتلخيص وتحليل الأدلة،

(١) خصائص التحكيم، مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، ٢٠٢٤، رابط الصفحة: https://tinyurl.com/c6m4t4pa. تمت الزيارة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سعاد، مرجع سابق، هامش ٦، ص ٦٣.

وهنا يمكن لها أن تثبت فعاليتها العالية في تحليل وتلخيص ومقارنة الوثائق وقواعد البيانات الهائلة وغيرها في وقت أوجز بكثير من البشر. ويتم الوصول لإجابات وردود معممة من خلال خوارزميات مدمجة بالنظم الذكية اصطناعياً، لحل المشكلات والوصول إلى استنتاجات ذات فعالية وكفاءة كبيرة"[١]. " وفي هذا الصدد نستحضر نموذجا عن الذكاء الاصطناعي تستخدمه شركة.M.B.I، يسمى ROSS، وهو أول محام يتمتع بذكاء اصطناعي في العالم، تم إنشاؤه انطلاقاً من الحوسبة الإدراكية لشركة.Watson M.B.I، يتمتع بالكفاءة الكافية لقراءة وفهم قاعدة بيانات كبيرة في وقت قليل. وعندما يتم طرح أسئلة يفترض ROSS فرضيات ويقوم بتجميع الإجابات المحصل عليها حسب ترتيب معين وفقا لعدد ومرات الاستشهاد بها، وهو بذلك يقوم بما لا يمكن إلى محامٍ بشري أن يقوم به بكل فعالية واتقان"[٢].

بالإضافة لتوفير التكاليف من خلال تدوين ما في الجلسات من كلام دون أخطاء إملائية، والسرعة والدقة في الحصول على المعلومات القانونية الدقيقة والوصول بشكل أسرع للمستندات والسوابق القضائية وقرارات المحكمين. ومن أبرز قدرات الذكاء الاصطناعي في التحكيم هو عملية سدّ الفجوة القانونية عندما تتفق دول مختلفة أو أطراف من دول مختلفة في اللجوء للتحكيم كوسيلة بدلة لحل النزاع، فمن المتوقع أننا نواجه صعوبة في التوفيق أو التكييف للمبادئ القانونية والإجراءات التي تتمحور حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، لذلك يشجع الذكاء الاصطناعي القانونيين و الفنيين و أصحاب الاختصاص على وضع أنظمة تشريعية وتوضيحية لملاءة هذه التقنيات مع العملية التحكيمية، لضمان الحصول على عملية تحكيمية عادلة ومستقلة وسرية تساعد على تعزيز الثقة في العملية التحكيمية بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، هامش ٢٩.

الفرع الثاني

مستقبل العملية التحكيمية في التشريع الفلسطيني.

شهد الواقع الفلسطيني في الفترة الاخيرة إقبالاً واسعاً على التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات التي تحل عن طريق القضاء بين الأفراد، ويعتبر التحكيم نظاماً قانونياً له قواعد وإجراءات فلا يكفي اتفاق الأطراف على اللجوء إلى التحكيم دون النظر إلى القواعد الشكلية والموضوعية التي وضعها قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠، بالإضافة لعدم نظره في جميع المنازعات والقضايا كالقضايا الجزائية، والأحوال الشخصية، وتلك المخالفات التي تتعلق بمخالفة نص من القانون التي تعدّ من النظام العام والآداب العامة.

لذلك جاء المشرع الفلسطيني ووضع قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠، الذي يتناول جميع المسائل المتعلقة بعملية التحكيم من تعريف، وصلاحيات، تعيين محكمين، وقرارات التحكيم، ورد المحكمين، واختصاصات المحكمين، وإجراءات التحكيم، والتبليغات، والإنابات، والشهادات، والاستماع للشهود، ومحاضر الجلسات، وآلية الطعن بقرار التحكيم وغيرها من المواد والمسائل التي كانت من المادة (١) إلى المادة (٥٨).

ولكن مع التطورات التي يشهدها العالم والتي كان أبرزها في فترة (كوفيد – ١٩) عام ٢٠٢٠، ودخول التكنولوجيا على جميع القطاعات والمجالات التي أبرزها المجال القانوني والتحكيمي وجدنا أن المشرع الفلسطيني يعاني من فراغ تشريعي ونقص في تنظيم تلك المسألة فلم ينظم المشرع الفلسطيني إلا لتلك القواعد الإجرائية. هذا ما يتطلب من المشرع الفلسطيني إجراء تعديل تشريعي على نصوصه وإفراد مواد لتلك المسائل التي تتماشى مع مستجدات العصر، من خلال إدراج النص المقترح التالي بخصوص استعمال الذكاء الاصطناعي في التحكيم: "يجوز للمحكم استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية، شرط ضمان خضوعها لإشراف فعّال من قبل المحكمين الطبيعيين طوال فترة استخدامها".

بالإضافة لعدم وجود نص صريح في نصوص قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠، يقضي باستخدام التكنولوجيا والوسائط التكنولوجية والتقنية التي من ضمنها تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية. وهذا ما يجب على المشرع الفلسطيني

النظر إليه وإجراء تعديل في نصوصه في ضوء المقترح الآنف ذكره، وذلك أسوةً بالمشرع الإماراتي في قانون اتحادي في شأن التحكيم رقم (٦) لسنة ٢٠١٨، في المواد (٦)، و(٣٥)، (٤١)، (٢٤) التي جاء فيها جواز استخدام التكنولوجيا والوسائط التكنولوجية والتقنيات التكنولوجية كالذكاء الاصطناعي، بالإضافة للتعديلات التي تم إدخالها على بعض الأحكام الرئيسية في عام ٢٠٢٣، حيث تم إعادة تنقيح وتعديل المادة ٢٨(١) حول حق الأطراف في إجراء التحكيم افتراضياً من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة.[١]

هذا التعديل يعطي شرعية على مدى مصداقية وقانونية تلك الإجراءات الافتراضية التي كانت نتيجة جائحة كورونا كوفيد –١٩سواء كانت جلسات استماع أو تقديم مستندات أو بيانات أو في الترجمات الفورية التي استخدمت بطريقة إلكترونية" الأمر الذي سيؤدي إلى انفتاح المنظومة التحكيمية على التطورات الإيجابية فيها بالإضافة إلى إزالة الشكّ والغموض الذي لا داعي ولا لزوم له في حال استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في العملية التحكيمية في فلسطين.

وعلى المشرع الفلسطيني أن يسترشد ويأخذ من نصوص قانون دولة قطر ألا وهو قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ من المواد المدنية والتجارية، الذي نص على استخدام الوسائل والوسائط التكنولوجية الحديثة والتقنية في التحكيم، وإلى النظر فيه وأخذه بعين الاعتبار، والتعديل الذي جرى على قانون التحكيم الأردني رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١،[٢] فكان تعديل بشأن استخدام التكنولوجيا والوسائط التقنية في عملية التحكيم وذلك من أجل ضمان محاكمة عادلة تجرى بواسطة هيئة تحكيمية، واستخدام وسائل إلكترونية في سماع

(١) أناستاسيا تسيفيليكو، William Kirtley،" ٢٠٢٣ تعديلات على قانون التحكيم الإماراتي"، Aceris Law LLC، (١٤) كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، https://www.international-arbitration-attorney.com، تاريخ الزيارة: (١٥) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

(٢) سعد حجازي، " مستقبل التحكيم مع ا.د. محمد عبد الوهاب"، Saad Hegazy، لقاء حصري منشور بتاريخ: (١)آب/ أغسطس ٢٠٢٤، رابط اللقاء:
https://www.youtube.com/watch?v=M5hilnBNVvU .

الشهود ومناقشتهم وتعيين الخبراء وعدم تحديد وفرض رسوم على البيانات المقدمة في العملية التحكيمية باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ليتم قبولها.[١]

بالإضافة لإجراء تعديل حول قرارات التحكيم المستخدم فيها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والوسائط التكنولوجية ففي حال عقدت جلسة تحكيمية وكان أحد الأطراف غير متواجد حضورياً" لاتفاق بين الطرفين كان على استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار ذلك الحكم وأراد أحد الأطراف تنفيذ ذلك القرار في دولة ما" وذلك لجواز تنفيذ قرارات المحكمين الفلسطينيين في دولة ما دون النظر إلى المقر التنفيذي وهذا ما يجب التعديل عليه في قانون التحكيم وعلى طرفي التحكيم الإقرار باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في حال تم الاتفاق عليها في اتفاق التحكيم، لذلك على المشرع الفلسطيني إعطاء تنظيم قانوني في هذه المسألة. الأمر الذي سيسهل ويساعد على التوقيع والمصادقة على ذلك القرار إلكترونيا وآلياً دون الحاجة إلى الورق أو الطباعة ويتم تنفيذه من خلال التكنولوجيا سواء أنظمة الذكاء الاصطناعي أو بالفاكس وغيرها. وعلى المشرع الفلسطيني تنظيم النصوص التي تتعلق بسماع الشهود، والتبليغات، وتعيين الخبراء، وهيئات التحكيم، والإجراءات المتبعة في الترجمة الفورية، وإجراءات رد المحكمين، وتعيين محكميّ الطوارئ نظراً لإمكانية الحصول عليها وتنظيمها بشكل إلكتروني باستخدام التكنولوجيا وأنظمة الذكاء الاصطناعي والوسائط التكنولوجية والتقنية، وذلك لمواكبة ذلك التطور التقني والعملي في المنظومة التحكيمية الذي سيتيح لدولة فلسطين وللعدالة بالسمو على الصعيد المحلي والعالمي ومع الدول الأخرى.

ونقترح على المشرع الفلسطيني خلال فترة إنشاء التعديلات تدريب العاملين في مجال التحكيم من محامين، وهيئات تحكيم، ومحكمين، وأمناء سرّ، على استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي. فقد ذكر أنّ "٩٢٪ من المؤسسات القانونية والهيئات القضائية في العالم تخطط لزيادة استخدامها للذكاء الاصطناعي في التحليلات التشريعية والقانونية للقضايا في

(١) "التلهوني: قانون تحكيم جديد يتماشى مع القواعد الدولية"، وزارة العدل، عمان، (١٦) نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، moj.gov.jo، تاريخ الزيارة: (١١) تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

العام القادم، ٦٨٪ من المؤسسات القضائية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في عملها وفقاً لدراسة حديثة أجرتها لكسيس نكسيس".[١]

على المشرع الفلسطيني اتخذ التدابير وإجراء التعديلات اللازمة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، ومن الممكن أن يبدأ المشرع الفلسطيني تلك المرحلة بأن يقوم بتشكيل لجنة لإصدار توصيات هدفها سد النقص التشريعي في مجال استعمال الذكاء الاصطناعي. هذه اللجنة يفضل أن تكون إشراف نقابة المحامين الفلسطينيين ومراكز التحكيم في فلسطين وهذا ما تم العمل به في الولايات المتحدة الأمريكية.[٢] في حال أراد المشرع الفلسطيني البدء بعملية التعديل والتقنين في قانون التحكيم الفلسطيني، من الممكن الاستعانة والاسترشاد بالإرشادات الخاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم والتي صدرت بتاريخ ٣٠أبريل ٢٠٢٤ عن مركز سيليكون فالي للتحكيم والوساطة(SVAMC)، والاستعانة بقانون الاتحاد الأوروبي الذي ينظم العمليات والاستخدامات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتعدّ مبادئ وإرشادات مركز سيليكون فالي للتحكيم دليلاً شاملاً لآلية استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم حيث قسمت هذه الإرشادات إلى ثلاث أجزاء وهي إرشادات المشاركين في التحكيم وإرشادات للمحكمين وإرشادات للأطراف وممثليهم. الأمر الذي سيساهم في زيادة العدالة، والشفافية، والنزاهة، والإنصاف في العملية التحكيمية الفلسطينية التي تتم بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي والاجراءات القانونية المتبعة.[٣]

(١) "مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون يبدأ استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي"، وكالة أنباء البحرين، المنامة، (٣٠) كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣، bna.bh، تاريخ الزيارة: (٢٥) تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

(٢) "استطلاع رأي يثير قلق بشأن الذكاء الصناعي في التحكيم"، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، الدقهلية، (١١) تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، iamaeg.net، تاريخ الزيارة: (٣٠) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

(٣) "إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم ٢٠٢٤"، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، الدقهلية، (٦) أيار/ مايو ٢٠٢٤، iamaeg.net، تاريخ الزيارة: (٢٧) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

بالإضافة لتبني كثير من الدول كالصين، وماليزيا، وسنغافورة، والبحرين إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم والقضاء وهذا ما يجب على المشرع الفلسطيني النظر إليه والاطلاع عليه عند صياغة وتقنين التشريع المتعلق بالذكاء الاصطناعي والتحكيم لما سيؤثر على دقة المعلومات والبيانات المستخدمة عند إعداد نصوص جديدة، وأيضاً إلى السرية في البيانات، والحفاظ على خصوصية الأفراد، والسرعة في حل النزاعات، والتقليل من التكاليف، والدقة في البيانات، وضمان العدالة والحياد. لذلك على دولة فلسطين توفير ميزانية قدرها (٣٠) مليون دولار أمريكي لتطوير القطاع التحكيمي في جلب معدات وأدوات للذكاء الاصطناعي وإعداد تدريبات حول الذكاء الاصطناعي في العمليات التحكيمية. بالإضافة لتوسيع الشراكات الدولية والمحلية من خلال توفير منصات موثوقة وآمنة في العمليات التحكيمية تساعد على دراسة وتحليل الأحكام القضائية والتحكيمية وترجمتها إلى اللغة العربية أو الإنجليزية فكانت منصة" Jus-Mundi"التي تعدّ منصة رائدة في مجال التحكيم والذكاء الاصطناعي، فتصبح تلك المنصة معتمدة أمام القانونيين والمحكمين والمحامين الفلسطينيين في عمليات البحث والتحليل.

المطلب الثاني

إجراءات التحكيم بالذكاء الاصطناعي والمخاطر المتوقعة

بعد الثورة التكنولوجية التي كان لها تأثير واضح على القطاع القانوني في الكثير من دول العالم، ودخول تقنيات الذكاء الاصطناعي على العمليات التحكيمية سواء كانت من إجراءات روتينية بسيطة أو تلك الإجراءات والمعلومات الدقيقة التي تحتاج لوقت وجهد أكثر من المعتاد، وفي حال تم إجراء تلك العمليات التحكيمية باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من الممكن أن يترتب مخاطر وآثار في حال حدوث خطأ أو في حال التزييف أو التحايل في تلك الإجراءات والبيانات المقدمة، وهذا ما سنوضحه في الفرع الأول حول استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم، والفرع الثاني حول الآثار المترتبة على تزييف البيانات والأخطاء المتوقعة في تلك الإجراءات.

الفرع الأول

استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم

يعتبر الذكاء الاصطناعي علم من العلوم المتفرعة من التكنولوجيا وعلم الحاسوب اللذان يعتمدان بشكل كبير على الخوارزميات الرياضية والحسابية في إجراء المهام المطلوبة منها وحلها ففي مجال التحكيم يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في حل النزاعات والعثور على الثغرات القانونية في وقت وجهد قصير ومناسب، بالإضافة إلى التنبؤ بمدى نجاح أو فشل ذلك النزاع وتقديم تلك النتيجة للأطراف وهممن يقررون الإكمال في سير الدعوى أم لا، وهذا ما يعرف باسم "العدالة التنبؤية"، التي تقوم على طرح سيناريوهات وتنبؤات بمدى نجاح أو فشل النزاع.[١] يعدّ استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية بطيئاً نوعاً ما، ولكنه بدأ بالدخول تدريجياً على الإجراءات التحكيمية، وهذه بعض الأمثلة.

أولاً: من الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تصحيح حالات التحيز وعدم الاستقلال في القرارات التحكيمية الصادرة عن المحكم البشري ومن الممكن أن يتمّ كشف ذلك من خلال مقارنة القرار التحكيمي الصادر عن المحكم البشري مع قرار الروبوت أو الآلة الذي سيصدر وفق خوارزميات رياضية وعند المقارنة يتم إعطاء قراءة تبين درجة استقلالية المحكم وعدم تحيزه.[٢] ولكن هذا لا يعني أن الذكاء الاصطناعي ليس عرضة لتحيز أو خلل في الاستقلالية، وهذا ما يسمى في هذا المجال بالتحيز الخوارزمي. ويعرف أنه خطأ منهجي في خوارزميات التعلم الآلي المفضي إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية، مما يعزز تحيزات اجتماعية أو اقتصادية أو عرقية أو جنسية قائمة، وسببه الأصلي ليس التعلم الآلي نفسه، بل التحيز في

(١) عبد الله الصاوى، محمد عبد النبى،" التطور التقني للإجراءات القضائية والتحكيمية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي"، روح القانون، طنطا، ٢٠٢٣، ص ٦٢٩ – ٦٨٤، ص ٦٤٣.

(2) Mahnoor Waqar, 'The Use of AI in Arbitral Proceedings' (Ohio State Journal on Dispute Resolution, 334–366, 326).

البيانات التي تم تدريب التعلم الآلي وفقاً لها أو كيفية تصميم الخوارزمية أو بيانات المتعامل معه أو طريقة تقييمه للبيانات.[١]

هذا التعريف مأخوذ من زاوية تكنولوجية، ولو أردنا اعتماد زاوية قانونية أقرب على موضوع التحكيم، فسيكون التعريف أنه: التفضيل غير المنصف الذي يظهر في القرارات التي تصدر عن نظم الذكاء الاصطناعي، عندما تؤدي الأخطاء المنهجية والمتكررة في تصميم الخوارزمية أو في بيانات التدريب أو في طريقة استخدامها إلى معاملة أشخاص أو فئات معيّنة معاملة أقل تفضيلاً، على أساس سمات محمية مثل الجنس أو العِرق أو الأصل الاجتماعي أو السن أو الدين أو غيرها من الخصائص، بما يشكّل إخلالاً بمبدأ المساواة وحظر التمييز المكرّسين في القواعد الدستورية أو قوانين مكافحة التمييز.[٢]

ولم يتبين أن المحاكم النظامية قد أصدرت أحكاماً قاطعة بخصوص قرارات تحكيم كان واجباً إلغاؤها لتأثرها بالتحيز الخوارزمي أثناء استعمال المحكم للذكاء الاصطناعي. ولكن جدير بالذكر أنّ هناك قضية واحدة ما زالت قيد النظر أمام المحاكم الأمريكية ولها علاقة بهذا الأمر. القضية بين LaPaglia و Valve Corp، وقد رفع المدعي فيها دعوى أمام المحكمة طلباً لإلغاء قرار تحكيمي صدر عن مركز التحكيم الأمريكي AAA يزعم الطاعن أن المحكم قد صاغه باستعمال الذكاء الاصطناعي مما أدى إلى تحيز في النتائج. ولم تصدر المحكمة الحكم النهائي حتى الآن.[٣]

(1) Alexandra Jonker and Julie Rogers, 'What is Algorithmic Bias?' (IBM Think, 20 September 2024).

(٢) بلقيس قزازة وسعاد قصعة، التحيز الرقمي في أنظمة الذكاء الاصطناعي. الملتقي الدولي: ارتباط الذكاء الاصطناعي بالواقع والقانون، المركز الجامعي في سي حواس، الجزائر. (٢٥) سبتمبر ٢٠٢٢؛ أحمد عبد المنعم عبد الوارث و أحمد محمد عبد الحق عبد الله، تجريم التحيز الخوارزمي (٢٠٢٥) (٤٩) مجلة البحوث الفقهية والقانونية ٨١، ٨١– ١٢٩.

(3) John LaPaglia v Valve Corporation: Petition to Vacate Arbitration Award; Memorandum of Points and Authorities in Support Thereof (United States District Court for the Southern District of California, Petition filed 8 April 2025) =

ثانياً: للحفاظ على سير العملية التحكيمية بكل هدوء وسلاسة، فيقوم بجدولة جلسات الاستماع وإرسال الاختبارات وتبادل المستندات بين الأطراف التحكيمية وجهات الخبرة والاختصاص إن لم يتم اللجوء إليها في النزاع التحكيمي وتقليل الأخطاء التي من الممكن أن تصدر عن المحكم البشري في الوضع الطبيعي. وقد تم استخدامه في قضية

" Michail v. E-commerce platform,٢٠٢٠ عام "ICC Arbitration.

ثالثاً: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية مما يؤدي إلى تسهيلها على الأطراف خصوصاً مع اختلاف المناطق الجغرافية والأبعاد الزمانية مما يسهل الحصول على المستندات والبيانات.

رابعاً: يساعد الذكاء الاصطناعي في تحديد النزاع المطروح ما إذا كان نزاعا تجارياً أو مدنياً، ويحدد العلاقة القانونية بين الأطراف ومن ثم يحدد النظام الذي سيساعد في حل النزاع بواسطة التحكيم ونظام الذكاء الاصطناعي المستخدم سواء كان النظام نظاماً تنبؤياً للنتائج، سواء كانت نتائج منتهية بالنجاح أو الفشل لذلك النزاع أو لتحليل البيانات وإعطاء قراءات تحليلية قانونية ومن ثم يتم الحصول على البيانات اللازمة كبيانات أو قراءات للنزاع كالصور والمراسلات وشهادات الخبرة والتسجيلات اللازمة وغيرها، ومن ثم يتم فحص مدى صحة تلك البيانات واحتمالية تزويرها وصحتها ومن ثم يصدر القرار اللازم لإعطاء الحكم التحكيمي اللازم لأولئك الأفراد، وفي قضية Dasilva Moore v. Publicis Groupe عام ٢٠١٢، قامت المحكمة بتأييد عملية استخدام الترميز التنبؤي في مراجعة الوثائق التي كان يطبق فيها الاكتشاف الالكتروني"e- discovery"، على الرغم من أنها قضية ليست بالقضية التحكيمية لكنها قضية تم حلها بواسطة الذكاء الاصطناعي في الحصول على الوثائق والمستندات.[١]

=https://jusmundi.com/en/document/other/en-john-lapaglia-v-valve-corporation-petition-to-vacate-arbitration-award-memorandum-of-points-and-authorities-in-support-thereof-tuesday-8th-april-2025 accessed 29 December 2025.

(1) Da Silva Moore v Publicis Groupe SA and MSLGroup No 11 Civ 1279 (ALC) (AJP) (SDNY) 3 December 2012 https://www.leagle.com/decision/infdco20121205e74 accessed 29 December 2025.

خامساً: قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على اختيار المحكمين وفرزهم بناء على قدراتهم وكفاءتهم في القرارات التحكيمية الصادرة عنهم سابقاً في نزاعات سابقة التي تعدّ شاهداً على خبرتهم وأدائهم.

سادساً: قدرة هذه التقنيات على صياغة قرارات التحكيم من خلال نماذج يعتمد عليها المحكمين مما يسهل عملية صياغة قرار التحكيم وتحليله وتسبيبه بكل سهوله وجعل العمليات الإدارية والتنظيمية سلسلة كونه ينجزها على أكمل وجه وإعطاء قائمة طويلة من السوابق التحكيمية التي تتعلق بموضوع النزاع. وكذلك يساعد الذكاء الاصطناعي الأفراد والأطراف في مراكز التحكيم على صياغة اتفاقيات وعقود أكثر وضوحاً ودقة في التنفيذ والتطبيق وذلك من خلال تحليل بنود العقود والاتفاقيات وتنظيمها.

سابعاً: توفير خاصية النسخ الفوري لجلسات الاستماع والشهادات والحجج مما يوفر دقة وسرعة بالإضافة إلى الترجمة الفورية لأكثر من لغة، فتم استخدام أدوات الترجمة والكتابة والنسخ في جلسات استماع افتراضية، ففي عام ٢٠٢١ في قضية كل من State of ABC v. XYZ corporation في غرفة التجارة الدولية تم استخدام تلك الأدوات لترجمة وكتابه الجلسات.[١]

ثامناً: تحديد الصلاحيات القضائية من حيث الولاية والاختصاص لقواعد التحكيم، وهذا ما يسمى بأتمتة تنفيذ قرارات التحكيم التي تكون بمجرد صدور الحكم التحكيمي أنْ تسمح للعقود الذكية التي تكون خاضعة للذكاء الاصطناعي وأن تقوم بعملية الدفع التلقائي أو بما يعرف بإجراءات الامتثال بناءً على شروط يتم تحديدها مسبقاً.

(1) Ramya vani Chouhan, 'The Role of Artificial Intelligence in Streamlining Arbitration Processes' (Dispute Resolution Hub, 25 November 2024).
https://resolutionhub.in/the-role-of-artificial-intelligence-in-streamlining-arbitration-processes/
accessed 29 December 2025.

تاسعاً: يقوم الذكاء الاصطناعي بتحديد تكلفة العمليات التحكيمية من خلال الجهد والوقت المبذول من خلال عدد الساعات التي يتم تخصيصها للنزاع المطروح وحجم التكاليف المادية التي يتم استخدامها لإتمام العملية التحكيمية.[١]

الفرع الثاني

المسؤولية عن الخطأ في استعمال الذكاء الاصطناعي وسرية البيانات

تثور معضلة تحمل المسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي كنتيجة لحقيقة ظاهرة في كل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهي أن هذا الذكاء عرضة دائماً للخطأ. ويمكن جمع الأجوبة على هذه المعضلة، بحسب ما كتبه الفقهاء القانونيون، في ثلاثة آراء.[٢]

أولاً: وهو الرأي السائد، يرى وجوب إبقاء المسؤولية كاملة على البشر، سواءً المبرمج، أو المحكم، أو أطراف التحكيم، بتفصيل سيأتي بيانه بين هؤلاء الثلاثة. وهذا الرأي أساسه وجوب نسبة الخطأ دائماً لمن يمكن أن يتحمل تبعات هذا الخطأ بنفسه، وهم البشر.

ثانياً: رأي يرى وجوب الإقرار بخصوصية مخاطر الذكاء الاصطناعي في الأعمال شديدة الخطورة مثل التحكيم. أي أن أحكام الخطأ في هذا الموضوع يجب أن تكون فارقة عن الأحكام العامة.

ثالثاً، رأي يرى وجوب اشتراط رقابة بشرية فعالة دائمة على استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم. وذلك من خلال بقاء إقرار النهائي في يد المحكم البشري، الذي يتعين عليه فهم منطق عمل هذا النظام واحتمالات تحيزه الخوارزمي. وذلك مشروط باتباع قواعد توجيهية مفادها ضرورة الإفصاح عن هذا النظام، وإمكانية مراجعة عملياته ورفض نتائجه، وإلا كان

(1) Ramya Chouhan, "The Role of Artificial Intelligence in Streamlining Arbitration Processes", Dispute Resolution Hub, Lumbini Arcade, November 25, 2024, resolutionhub.in, browsing date: November 29,2024.

(2) See: Ilia Prokopiev, 'AI in Arbitration: Frameworks, Applications, and Challenges' (2024) https://prokopiev.law; Sara Migliorini and João Ilhão Moreira, 'Clashing Frameworks: The EU AI Act and Arbitration' (2025) European Journal of Risk Regulation; Heider Cristian Moura Quintão and Murillo de Oliveira Dias, 'Artificial Intelligence in Arbitration: Opportunities and Regulatory Challenges' (2025) 13(09) Archives of Business Research 55.

الحكم قابلاً للإبطال لعيب في تشكيل الهيئة أو إخلال بضمانات المحاكمة العادلة التي يديرها بشر.

وقبل تفصيل الرأي الأول، لا بدّ من التأكيد على أن الرأي الثاني والثالث هما محاولة لتقسيم المسؤولية بين أفراد العملية التحكيمية، فالرأي الثاني يرى تقسيمها بين المبرمج والمحكم والأطراف، أما الثالث فيرى تقسيمها بين المحكم والمبرمج.

وتفصيل الرأي الأول فيه جواب ضمني عن محاولات التقسيم هذه. فهذا الرأي وفقه ما بينه الفقهاء لا ينص على وجوب إيقاع المسؤولية كاملة على أي واحد من هؤلاء الثلاثة (المبرمج والمحكم والأطراف)، بل يقر بوجوب تحملهم المسؤولية، لكن في نطاق خاص بكل واحد منهم. أي أن كل واحد من الثلاثة يعدّ مسؤولاً عن جانب محدد من جوانب استعمال الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية وفق ما يلي.

المحكم، وهو المسؤول الأبرز في حالة الخطأ، ومسؤوليته أساسها" كونه صاحب القرار النهائي في التحكيم، وهذه المسؤولية لا يمكن تفويضها للذكاء الاصطناعي. وهذا ما أكدت عليه المادة ١٢(١) من قانون الأونسترال، والتي أوجبت قيام المحكم بواجبه المتمثل في بذل العناية الكافية لضمان الالتزام بالإجراءات الأساسية، والعدل والحياد والاستقلالية في إصدار الحكم.

المبرمج، ومسؤوليته أساسها كون واضع قواعد عمل هذا البرنامج، فيكون مسؤولاً عن أي خلل سببه تصميم البرنامج، أو البيانات التي تم تدريب البرنامج وفقاً لها، أو التقصير في معالجة التحيز الخورازمي، أو الشفافية في أداء البرنامج، أو توافق البرنامج مع القواعد الدولية الناظمة له.

أخيراً، الأطراف، وهم الأقل تحملاً للمسؤولية، ويقع على عاتقهم تحمل الخطأ الناتج عن عدم اتخاذ الحيطة الكافية في التحقق من مخرجات هذا البرنامج، وحماية سرية البيانات المستعملة، والإقرار باستعمال الذكاء الاصطناعي أمام لجنة التحكيم في حال تم ذلك، وإلا تحملوا مسؤولية إساءة استعمال هذه الأداة.

ويرى الباحثان وجاهة هذا التقسيم" لأن كل واحد من الأطراف له حقاً اختصاصه في العملية التحكيمية، والذي يمكن من خلاله استعمال الذكاء الاصطناعي، فكان من

المقبول أن يتحمل كل طرف الخطأ الناتج عن الذكاء الاصطناعي في نطاقه اختصاصه. فالمحكم مسؤول عما له علاقة بقرار التحكيم، والمبرمج مسؤول عن أدوات عمل البرنامج، والأطراف مسؤولون عن الإجراءات الخاصة بهم والاستعمال الأخلاقي للأطراف. وهذا التقسيم يضمن نزاهة عملية التحكيم مع السماح باستعمال مقبول للذكاء الاصطناعي من قبل المحكم والأطراف.

على الرغم من أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التحكيمية قد يؤدي ويساعد على دقة ووضوح تلك العملية وأن المخرجات التي تظهر من خلالها تعدّ شبه مثالية ولها العديد من المميزات إلا أنّه قد يترتب عليها تزييف في تلك البيانات المستخدمة وأخطاء متوقعة. فيشهد التحكيم إقبالاً واسعاً من قبل الأطراف" كونه وسيلة بديلة لحل المنازعات ومع التطور التكنولوجي والتقني أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن العملية التحكيمية ولكن مع زيادة الإقبال عليها وتزاحم الملفات والعملاء قد يؤدي ذلك إلى تزييف عميق وتضليل لا بل إلى أخطاء في البيانات المقدمة في العمليات التحكيمية والبيانات والقرارات الصادرة عنها بالإضافة لإشكالية صعوبة فصل الخيال عن الحقيقة في تلك الوسائط المستخدمة بواسطة الذكاء الاصطناعي.

أولاً: تقديم أحد الأطراف أوراق مزورة

قد يحتج بها أحد الأطراف وقد تكون مزورة وهو يظهرها أمام العلن بأنها أصلية. أولى هذه التقنيات المستعملة في هذا المجال هما: Pytorch وTensorflow، ويمكن من خلالها الكشف عن التزييف في البيانات والوسائط والأوراق المقدمة بالإضافة إلى قدرتها على التمييز من خلال أقوال وشهادات الأفراد ومن خلال تعابير الوجه ونبرة الصوت ونمط الكلام وفي بعض الأحيان تقوم بفحص العين ومدى التنفس.

أما التقنية الثانية فهي Deepware، والتي تستخدم لكشف الفيديوهات المزيفة باستخدام الذكاء الاصطناعي،[١] وعدم مطابقة المخرجات الناتجة عن العملية التحكيمية مع المصدر والبيانات المدخلة وهذا ما تمّ معاقبته لمحامين في نيويورك عام

(١) Salako Emmanuel،" أدوات الذكاء الاصطناعي لمكافحة التزييف العميق"، شبكة الصحفيين الدوليين ij net،واشنطن، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، ijnet.org، تاريخ الزيارة: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

٢٠٢٣، عندما قاموا وقدموا ملخص للمحكمة الفيدرالية يشيرون فيه إلى أن السوابق القضائية الوهمية التي قدمها GPT Chat هي بالأصل وهمية ويجب الاعتماد عليه و هي بالأصل سوابق وهمية مما أدى إلى تقديمهم لسوابق قضائية خاطئة في العملية التحكيمية أدت إلى إصدار حكم لا يتوافق وطبيعة النزاع وأدت إلى تضليل في البيانات والوقائع.[١]

ثانياً: اشتراط عدم استخدام الذكاء الاصطناعي والتخزين السحابي للبيانات

بعض المحاكم في كندا والولايات المتحدة الأمريكية تطلب من الأطراف التحكيمية أو حتى أولئك الذين يتجهون للقضاء الكشف عن استخدام الذكاء الاصطناعي أو التصديق على عدم الاستناد لأداة الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى عدم الحصول على السرية الكاملة لأطراف النزاع كون أن أجهزة الذكاء الاصطناعي تقوم بتخزين البيانات السرية وتصبح تلك البيانات متاحة للعامة مما يؤدي إلى التأثير على خصوصية وسمعة الأفراد خصوصاً في تلك النزاعات التي تعتمد فيها الأطراف على السمعة بشكل كامل وكبير كسمعة التجار والأطباء في حقوق النشر أو حتى في حالات الإهمال وغيرها.

وقد عالجت اللجنة الدولية للتجارة ومحكمة لندن للتحكيم التجاري مسألة سرية البيانات واستعمال الحوسبة السحابية بشكل دقيق. فنصت المادة (٨) من الملحق الأول لقواعد اللجنة الدولية للتجارة والمسمى النظام التأسيسي (Statutes) للمحكمة الدولية للتحكيم على أنّ: "عمل المحكمة ذو طبيعة سرية يجب احترامها من كلّ من يشارك في ذلك العمل بأيّ صفة كانت. وتضع المحكمة القواعد المتعلقة بالأشخاص المسموح لهم حضور اجتماعات المحكمة ولديهم حقّ الوصول إلى المواد المتعلقة بعمل المحكمة وأمانتها".[٢] هذا النص هو قاعدة عامة توجب على المحكمين عدم الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالقضايا التحكيمية في مكان غير آمن، مثل حفظها على موقع تخزين سحابي (أي يستعل الحوسبة السحابية لتخزين البيانات على خوادم خارجية).

(1) Elliot Friedman, Marta García Bel, Veronika Timofeeva, Desmond Chong," Generative AI: opportunities and risks in arbitration", freshfields, February 2024, freshfields.com, browsing date: November 8, 2024.

(2) international chamber of commerce, icc arbitration rules (in force 1 january 2021) and icc mediation rules (in force 1 january 2014) (icc publication drs 892 eng, 2021).

يضاف إلى المادة السابقة المادة ١(٧) من الملحق الثاني لتلك القواعد والمسمى النظام الداخلي (Internal Rules) لمحكمة التحكيم الدولية، والتي نصت على أنّه: " ستحتفظ الأمانة العامة، في كل قضية تُحال إلى التحكيم بموجب هذه القواعد، في أرشيف المحكمة بجميع أحكام التحكيم، ووثائق تحديد المهام (Terms of Reference)، وقرارات المحكمة، وكذلك بنُسخ من المراسلات ذات الصلة الصادرة عن الأمانة العامة."[١]

وجاء تفصيل عملية الاحتفاظ المذكورة آنفاً في إشعار سرية البيانات الصادر عن اللجنة الدولية موضوع الاحتفاظ بالبيانات في الفصل السادس، بقوله أن الاحتفاظ بالبيانات يستمر ما دعت إلى ذلك ضرورة قانونية أو مراجعة إجرائية للتحكيم الحاصل، أو أيّ ضرورة لتنفيذ الحكم الصادر وما تعلق بذلك من طلبات قانونية، دون وضع حد زمني أقصى، إلا لنماذج تقييم المحكمين، ومدة الاحتفاظ بها ست سنوات، وكذلك البيانات الشخصية المتعلقة بالدفع، ومدة الاحتفاظ بها عشر سنوات، ما لم ترَ اللجنة خلاف ذلك.[٢]

أما في قواعد محكمة لندن للتحكيم التجاري، فكانت المادة (٣٠) هي المنظمة لموضوع السرية بشكل عام. فنصت الفقرة الأولى منها على أنه: "يتعهد الأطراف كمبدأ عام بالحفاظ على سرية جميع القرارات الصادرة في التحكيم ..."[٣] والفقرة الثانية أكّدت أن الفقرة السابقة تنطبق "على الهيئة التحكيمية، وأي رئيس قلم للمحكمة، وأي خبير معين للتحكيم".[٤]

أما تفصيل حماية البيانات وضمان خصوصيتها فجاء بشكل خاص في المادة اللاحقة، وهي المادة 30A، بنصها على أنّ: "معالجة البيانات الشخصية من قبل LCIA خاضعة لتشريعات حماية البيانات المعمول بها، وتُطبّق منذ المراحل المبكرة للطعون

(1) ibid.
(2) international chamber of commerce, 'icc data privacy notice for icc dispute resolution proceedings' (icc dispute resolution) https://iccwbo.org/icc-data-privacy-notice-for-icc-dispute-resolution-proceedings/ accessed 28 december 2025.
(3) london court of international arbitration, lcia arbitration rules (effective 1 october 2020, including schedule of costs effective 1 december2023) https://www.lcia.org/media/Download.aspx?MediaId=955 accessed 28 December 2025.
(4) Ibid.

المعلوماتية والإلكترونية، بما في ذلك النظر في تدابير أمنية لحماية المعلومات المادية والإلكترونية المتبادلة في التحكيم".[١]

وكما فعلت اللجنة الدولية للتجارة، فقد أصدرت محكمة لندن للتحكيم التجاري إشعار سرية البيانات، الذي فصل في الاحتفاظ ببيانات التحكيم.[٢] وقد نصلت المادة ٦(١) على أن محكمة لندن "لا تقوم بالاحتفاظ ببياناتك الشخصية إلا لمدة تُعدّ ضرورية بشكل معقول في الظروف المعنية. وتختلف فترات الاحتفاظ بحسب فئة البيانات، مع مراعاة المتطلبات القانونية والتنظيمية، وفترات التقادم لاتخاذ الإجراءات القانونية، والممارسات الجيدة، والأساس القانوني الذي نعالج البيانات بموجبه".[٣]

ويرى الباحثان أنّ كلا القواعد، سواء من محكمة التحكيم أو محكمة لندن، فيها ما يكفي من الضمانات لحفظ سرية البيانات، وإلزام المحكم والأطراف إلا يلجؤوا إلى أي طريقة تخزين لا تتوافق مع أفضل الممارسات في هذا المجال. وبما أن القواعد السابقة لم تذكر بشكل صريح التخزين السحابي، فإنّه ينطبق عليه ما ينطبق على وسائل التخزين بشكل عام، والذي هو أحد أنواعها، والمسؤولية في حال الاختراق الناشئ عن إهمال في حفظ البيانات تكون واقعة على من صدر منه ذلك الإهمال كما هو مقرر في مبادئ المسؤولية المدنية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

١. يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تحاكي الواقع التحكيمي، وأن تسهل العملية التحكيمية من خلال إعطاء حلول ونتائج للتحديات التي قد تواجه العملية التحكيمية في حال وجود لُبس أو تحايل في تلك البيانات أو حتى في إجراءات العملية التحكيمية من استماع للشهود، وتقديم الأوراق والمستندات، وتدقيق ودراسة الملفات المعروضة التي

(1) Ibid.
(2) London Court of International Arbitration, 'Data Privacy Notice for LCIA Proceedings' (LCIA) https://www.lcia.org/data-privacy-notice.aspx accessed 28 December 2025.
(3) Ibid

تتطلب وقت وجهد إلى إصدار الحكم وتصديقه للتنفيذ. الأمر سيسهل تلك العملية ويقلل من نسبة الخطأ ويزيد كفاءتها ويرفع من قيمة تلك القرارات يزيد الموثوقية.

٢. التنظيم التشريعي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية لازال يعاني من فراغ وقصور في معظم دول العالم، على الرغم من سعي بعض الدول لوضع استراتيجيات وإرشادات تنظيمية تهدف لمواكبة التطور التكنولوجي وجعل العملية التحكيمية أكثر سمواً وتقدماً، وكانت بدايات ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة والصين بإدخال الذكاء الاصطناعي على العمليات التحكيمية والقضاء، وإجراء تعديلات على المواد القانونية في التشريعات التحكيمية المختلفة. وتبيان بعض المنصات الإلكترونية التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي ومدى نجاحها في توفير حلول للأطراف من خلال مقارنة النزاع المطروح بسوابق موجودة في مراكز التحكيم وفي قرارات وآراء محكمين ومختصين وخبراء.

٣. تمّ طرح مقارنة ما بين التحكيم التقليدي الذي هو التحكيم الشائع والمعروف بين الأفراد، وما بين التحكيم باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تكون من خلال برمجة الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بطريقة يمكنها توفير رأي خبير بناءً على البيانات المقدمة في إجراءات التحكيم، والتي تعتبر أقل تكلفة ومجهودًا للوقت والجهد وأكثر شفافية ونزاهة وتضمن الحياد والاستقلال.

٤. للمشرع الفلسطيني دور بارز من خلال مناقشة مستقبلية للتحكيم، من خلال دراسة نصوص ومواد الإطار التشريعي الناظم له وهو قانون التحكيم الفلسطيني، الذي يعاني نقص تشريعي في مسألة التحكيم باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا واستقطاب التقنية والتكنولوجيا، فيه، لذلك من الواجب على المشرع الفلسطيني التعديل وإعادة النظر في نصوصه التشريعية وتطبيقها بما يجعل العملية التحكيمية أكثر وضوحًا وتطورًا. في ختام الدراسة تم الحديث عن الإجراءات التكنولوجية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي سترفع من كفاءة وصحة الإجراءات التحكيمية، وبيان الأخطاء المتوقعة وآثارها في حال التزييف والتحليل للبيانات.

٥. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساعد في الوصول لعملية تحكيمية منظمة وأكثر كفاءة لجميع الأطراف.

٦. إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم تساعد وتعزز البحث القانوني التحكيمي المحسن، الذي سيساعد في جعل التحكيم في طليعة الوسائل البديلة لا بل من الممكن أن يصبح بديلاً عن القضاء في الكثير من النزاعات

٧. يواجه الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية وقانونية في العمليات التحكيمية كون أن العدالة تعتمد على قناعة وشعور القاضي أو المحكم وهذا الأمر الأخلاقي لا يتوفر في نفس الذكاء الاصطناعي ففي الوقت الحالي سيكون وسيلة مساندة للعدالة بالإضافة إلى عدم القدرة على الاستغناء عن الخبرات التحكيمية البشرية.

٨. قد يساعد الذكاء الاصطناعي في التقليل من المصاريف والتكاليف التي يتم صرفها سنوياً على جلسات التحكيم وعلى مراكز التحكيم وعلى المحكمين بالإضافة لتوفير المصاريف على الأطراف في حال عدم توافرها في نفس المنطقة الجغرافية.

٩. الفراغ التشريعي الذي يعاني منه المشرع الفلسطيني في قانون التحكيم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠، لذلك يجب مواكبة ذلك التطور من خلال الاقتداء ببعض الدول التي بدأت بوضع استراتيجيات وإرشادات لتطوير المنظومة التحكيمية من ناحية تكنولوجية تشريعية.

ثانياً: التوصيات

١. سدّ المشرع الفلسطيني للنقص التشريعي قي قانون التحكيم رقم (٣) لسنة (٢٠٠٠)، من خلال إدراج النص التالي بخصوص استعمال الذكاء الاصطناعي في التحكيم: "يجوز للمحكم استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية، شرط ضمان خضوعها لإشراف فعّال من قبل المحكمين الطبيعيين طوال فترة استخدامها، ويكون المحكم مسؤولاً عن أيّ خطأ نتج عن هذا الاستعمال مما كان الواجب عليه توقيه".

٢. تدريب المحكمين والقانونيين والمحامين والمعنيين بإدخال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على العمليات التحكيمية تدريباً شاملاً ودقيقاً" للخروج بنتائج تساعد على جعل المنظومة التحكيمية مواكبة للتطورات التي يشهدها العالم، وما يشمل ذلك من تشكيل فريق متكامل من القانونيين والفنيين ليقوموا بعملية مراجعة وإشراف لمرحلة

دمج الذكاء الاصطناعي بالعمليات التحكيمية من ناحية تقنية وقانونية وتكون تحت إشراف نقابة المحامين الفلسطينيين والمؤسسات والمراكز المختصة بالتكنولوجيا.

٣. إيجاد تنظيم تشريعي مؤقت يتناول فيه الخبراء والمختصون آليات استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والوسائط التكنولوجية والتقنية في التحكيم في فلسطين وكيفية استخدامه تحت إطار تنظيمي واضح وشامل.

٤. تخصيص ميزانية تحددها الجهات المختصة يتم استثمارها وإنفاقها على أدوات الذكاء الاصطناعي وعلى التقنيات التكنولوجية وعلى معالجة البيانات وخدمات الصيانة المستمرة والدورية التي ستتم في حال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات التحكيمية في مراكز التحكيم.

٥. الفحص والرقابة باستمرار لتلك البيانات المدخلة وبناء الخوارزميات الدقيقة والمناسبة للعمليات التحكيمية والتي تتلاءم مع التشريعات المحلية والدولية.

٦. تعزيز وعي الأفراد ونشر ثقافة استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، من خلال نشر الكتب والمقالات والكتيبات الشارحة للتقنيات التكنولوجية في العمليات التحكيمية وتنظيم، ورشات عمل، ومراكز تدريبية، ودورات تساعد على فهم دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية.

٧. تنظيم مؤتمرات ولقاءات وندوات سنوية على مستوى عالمي وإقليمي يتم فيها تبادل الخبرات والتجارب التي يواجهها أصحاب الاختصاص من محكمين ومحامين وجهات تنظيمية ومراكز تحكيمية.

Funding

The authors declare that they have no known competing financial interests or personal relationships that could have appeared to influence the work reported in this paper.

Conflicts of interest

The authors declare that there Is no conflict of Interest

References:

1. Abdel-Nabi, Mohamed. (October 16, 2024). Artificial Intelligence and the Future of Arbitration. Justice Academy Seminar. Available at: https://justice-academy.com/courses/423424/lectures/57835278.
2. Abu Zaid, Moataz. (2024). Artificial Intelligence Between Law and Ethics (Regulating the Ethics of AI Use). Journal of Legal and Economic Sciences.
3. Al-Alauna, Yazan. (October 15, 2024). Artificial Intelligence in the Judiciary: Do Machines Judge Fairly? Al Jazeera Media Network, Doha. Available at: https://www.aljazeera.net (Accessed November 6, 2024).
4. Al-Kamel, Tawfiq. (2023). Artificial Intelligence and Education. Noor Library, Yemen.
5. Al-Obaidi, Awad. (September 11, 2022). Judicial Justice: A Reflective Vision of the Idea and Concept. Supreme Judicial Council, Republic of Iraq, Baghdad. Available at: https://sjc.iq (Accessed November 5, 2024).
6. Al-Sawy, Abdullah & Abdel-Nabi, Mohamed. (2023). Technological Development of Judicial and Arbitral Procedures Through Artificial Intelligence Systems. Spirit of Law Journal, Tanta.
7. Al-Takrouri, Othman. (2017). Introduction to the Science of Law. Academic Library, Palestine.
8. Arab Republic of Egypt. (1994). Egyptian Arbitration Law No. (27) of 1994. Official Gazette, Issue (22) (bis B), May 10, 1994.
9. Basheer, Hisham. (2024). Electronic Arbitration: Concept and Importance. Egyptian Journal of International Law.
10. Bell, T. (2025, October 13). Artificial intelligence in international arbitration. Speech before the Supreme Court of New South Wales. Judicial Academic Series. https://supremecourt.nsw.gov.au/publications

11. Chouhan, R. (2024, November 25). The role of artificial intelligence in streamlining arbitration processes. Dispute Resolution Hub. https://resolutionhub.in (Accessed November 29, 2024)
12. Emmanuel, Salako. (September 27, 2023). AI Tools to Combat Deepfakes. International Journalists" Network (IJNet), Washington. Available at: https://ijnet.org (Accessed October 12, 2024).
13. Friedman, E., García Bel, M., Timofeeva, V., & Chong, D. (2024, February). Generative AI: Opportunities and risks in arbitration. Freshfields. https://freshfields.com (Accessed November 8, 2024)
14. Frontiers Editorial Department. (2024). Technology and law: Emerging intersections between AI governance and justice. Frontiers in Artificial Intelligence – Technology and Law Section. https://frontiersin.org (Accessed October 15, 2024)
15. Gharaba, Ahmed. (November 2023). The Role of Artificial Intelligence in Addressing the Economic Burden of the Food Problem in Egypt. Journal of Legal and Economic Sciences.
16. Gómez, K. F. (2024). Technological competence of arbitrators. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.4721800
17. Hegazy, Saad. (August 1, 2024). The Future of Arbitration with Prof. Dr. Mohamed Abdel Wahab. Saad Hegazy (Exclusive Interview). Available at: https://www.youtube.com/watch?v=M5hilnBNVvU.
18. International Academy for Mediation and Arbitration. (May 6, 2024). Guidelines for the Use of Artificial Intelligence in Arbitration 2024. Dakahlia. Available at: https://iamaeg.net (Accessed October 27, 2024).
19. International Academy for Mediation and Arbitration. (November 11, 2023). Survey Raises Concerns About Artificial Intelligence in Arbitration. Dakahlia. Available at: https://iamaeg.net (Accessed October 30, 2024).

20. Khalil, Amir & Kahla, Tasneem. (April 20, 2021). Towards Cyber Arbitration in Palestine Under the COVID-19 Pandemic – A Comparative Study. International Journal of Law.
21. Khawalda, Raafat. (October 2021). The Nature of International Arbitration and Its Distinction from Other Means of Settling International Disputes. The Legal Journal (Specialized Legal Periodical).
22. Mahnoor, W. (n.d.). The use of AI in arbitral proceedings. Ohio State Journal on Dispute Resolution. [No DOI available]
23. Ministry of Justice. (April 16, 2023). Talhouni: A New Arbitration Law in Line with International Rules. Amman. Available at: https://moj.gov.jo (Accessed November 11, 2024).
24. Naidoo, M., Singh, R., & York, H. (2023). Liability for harm caused by AI in healthcare: An overview of the legal frameworks. Frontiers in Pharmacology, 14, 1297353. https://doi.org/10.3389/fphar.2023.1297353
25. National Construction Industry Authority. (2021). Artificial intelligence (AI) in international arbitration: Machine arbitration. Corporate Strategy Unit, Business Development Department. https://ncia.or.ke/wp-content/uploads/2021/08/ARTIFICIAL-INTELLIGENCE-AI-IN-INTERNATIONAL-ARBITRATION.pdf
26. Ramadan, Naseem. (May 16, 2024). Can Artificial Intelligence Help Resolve Disputes Outside the Courts? Asharq Al-Awsat, London. Available at: https://aawsat.com (Accessed November 5, 2024).
27. Shih, S., & Chang, E. C. (2024). The application of AI in arbitration: How far away are we from AI arbitrators? Contemporary Asia Arbitration Journal, 17(1), 69–92. [Quoting Bell, 2025]
28. State of Palestine. (2000). Arbitration Law No. (3) of 2000. Palestinian Gazette, Issue (33), June 30, 2000.

29. Tsyfilikou, Anastasia & Kirtley, William. (November 14, 2024). 2023 Amendments to the UAE Arbitration Law. Aceris Law LLC. Available at: https://www.international-arbitration-attorney.com (Accessed October 15, 2024).